الأمر التنفيذي رقم 13985
خطة عمل قائمة على الإنصاف:
وكالة حماية البيئة الأمريكية
أبريل 2022

الأمر التنفيذي رقم 13985 خطة عمل قائمة على الإنصاف: وكالة حماية البيئة الأمريكية

أبريل 2022

الموجز التنفيذي

تتعهد وكالة حماية البيئة الأمريكية تحت قيادة المدير مايكل إس ريجان بجعل الإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية [1] أساس مهمة الوكالة. تتضمن الخطة الإستراتيجية لوكالة حماية البيئة الأمريكية للسنة المالية 2022-2026—التي انتهت في فبراير 2022—"اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز العدالة البيئية والحقوق المدنية" كهدف إستراتيجي رقم 2 وتحدد الأهداف الرئيسية التالية:

- **الهدف 2.1:** تعزيز العدالة البيئية والحقوق المدنية على المستوى الفيدرالي، والمستوى القبلي، ومستوى الولاية، والمستوى المحلي
- **الهدف 2.2:** ترسيخ العدالة البيئية والحقوق المدنية في برامج وكالة حماية البيئة، وسياساتها، وأنشطتها
- **الهدف 2.3:** تعزيز تطبيق الحقوق المدنية في المجتمعات التي لديها مخاوف بشأن العدالة البيئية

ناقشت وكالة حماية البيئة الهدف الإستراتيجي رقم 2 وأهدافه الضمنية مع المجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية (NEJAC) في الاجتماعات العامة يومي 10 نوفمبر 2021، و5 يناير 2022، حيث قدم أعضاء NEJAC والأعضاء الآخرون من العامة نصائح لوكالة حماية البيئة حول كيفية تحقيق تلك الأهداف ومساءلة الوكالة. علم مسؤولو وكالة حماية البيئة أن الوكالة يجب أن تتصرف بشكل سريع وحاسم بشأن الأولويات الرئيسية وتقديم خطوط واضحة للمساءلة. لبدء تحريك الإجراء قصير المدى في نهاية السنة المالية 2023، أنشأت وكالة حماية البيئة هدفًا ذا أولوية للوكالة في خطتها الإستراتيجية وهو:

تقديم الأدوات والمقاييس لوكالة حماية البيئة وشركائها القبليين والمحليين وشركائها من الولاية وشركاء المجتمع لتعزيز العدالة البيئية والامتثال الخارجي للحقوق المدنية. بحلول 30 سبتمبر 2023، ستطور وكالة حماية البيئة إطار الآثار التراكمية وتنفذه، وستقدم إرشادات حول الامتثال الخارجي للحقوق المدنية، وستضع مجموعة من المؤشرات لتتبع أداء وكالة حماية البيئة في الحد من الاختلافات في الظروف الصحية العامة والظروف البيئية، وتدريب الموظفين والشركاء على كيفية استخدام تلك الموارد.

يوجه الأمر التنفيذي (EO) رقم 13985 وكالة حماية البيئة والوكالات الفيدرالية الأخرى لتقييم ما إذا كانت المجتمعات المحرومة وأعضاؤها يواجهون العوائق النظامية في الوصول إلى المزايا والفرص المتاحة وفقًا لسياسات وبرامج وكالة حماية البيئة. الأمر التنفيذي رقم 13985 يوجه الوكالات لتطوير خطط العمل القائمة على التكافؤ للتغلب على تلك العوائق. تتوافق خطة عمل وكالة حماية البيئة القائمة على التكافؤ مع خطتها الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026 وستدعم التنفيذ الخاضع للمساءلة والشفافية للهدف الإستراتيجي رقم 2، والهدف ذا الأولوية للوكالة، والإستراتيجيات الشاملة المتعلقة بضمان التكافؤ في مكان العمل واتخاذ القرارات على أساس علمي. حددت وكالة حماية البيئة ستة إجراءات ذات أولوية كأساس للأمر التنفيذي رقم 13985 الخاص بها، خطة العمل القائمة على الإنصاف:

[1] تشير الحقوق المدنية في هذا السياق إلى مسؤولية وكالة حماية البيئة الأمريكية في تطبيق قوانين الحقوق المدنية المتعددة التي تمنع التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الأصل الوطني (بما في ذلك على أساس المحدودية في إجادة اللغة الإنجليزية)، والجنس، والإعاقة، والسن، والرد الانتقامي من المتقدمين للحصول على المساعدة المالية الفيدرالية ومتلقي تلك المساعدة من وكالة حماية البيئة. *اطلع* على الباب الرابع من قانون الحقوق المدنية لعام 1964، والباب التاسع من تعديلات التعليم لعام 1972، والقسم 504 من قانون إعادة التأهيل لعام 1973، وقانون التمييز على أساس السن لعام 1975. وتعد وكالة حماية البيئة مسؤولة أيضًا عن تطبيق القسم رقم 13 من تعديلات قانون مكافحة تلوث المياه الفيدرالي لعام 1972، التي تمنع التمييز على أساس الجنس وفقًا لبرامج أو أنشطة تتلقى مساعدة مالية بموجب قانون المياه النظيفة

الإجراء ذو الأولوية رقم 1: وضع إطار عمل شامل للنظر في الآثار التراكمية في قرارات وكالة EPA ذات الصلة وتفعيل هذا الإطار في برامج وأنشطة الوكالة.

الإجراء ذو الأولوية رقم 2: بناء قدرات المجتمعات ناقصة الخدمات للاستفادة من خبرتها من خلال وكالة EPA وتنفيذ المشروعات التي يقودها المجتمع المحلي.

الإجراء ذو الأولوية رقم 3: تطوير القدرة الداخلية لوكالة EPA لإشراك المجتمعات ناقصة الخدمات وتنفيذ عمليات واضحة وخاضعة للمساءلة من أجل اتخاذ الإجراءات بناءً على مشاركات المجتمعات.

إجراء ذو أولوية رقم 4: تعزيز برنامج الامتثال لقوانين الحقوق المدنية الخارجية لوكالة EPA والتأكد أن الامتثال لقوانينها هو مسؤولية على مستوى الوكالة.

الإجراء ذو الأولوية رقم 5: دمج العلوم المجتمعية في أبحاث وكالة EPA وتنفيذ البرامج.

الإجراء ذو الأولوية رقم 6: جعل عمليات التعاقد والشراء الخاصة بوكالة EPA أكثر إنصافًا.

تعد خطة العمل القائمة على الإنصاف والخاصة بوكالة حماية البيئة غير شاملة لجميع الإجراءات التي تنوي الوكالة اتخاذها بشأن الإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية في السنوات القادمة. وبدلاً من ذلك، تشكل هذه الإجراءات الستة ذات الأولوية أساسًا جوهريًا لبناء مشاركة هادفة مع المجتمعات المحرومة؛ وتحقيق نتائج أكثر إنصافًا، بما في ذلك الحد من التلوث في المجتمعات التي لديها مخاوف تتعلق بالعدالة البيئية؛ وتوفير فوائد أخرى ملموسة للمجتمعات المحرومة، بما يتفق مع السلطات القانونية المعمول بها.

الإجراءات الستة ذات الأولوية لدى وكالة حماية البيئة

الأمر التنفيذي رقم 13985 قد وجه جميع الوكالات الفيدرالية لترسيخ الإنصاف في برامجها وأنشطتها لضمان "معاملة ثابتة ونظامية منصفة وعادلة ونزيهة لجميع الأفراد". ووفقًا لمهمة وكالة حماية البيئة لحماية صحة الإنسان والبيئة، فإن سعي الوكالة لتحقيق الإنصاف يجب أن يتضمن العدالة البيئية .(EJ) قامت وكالة حماية البيئة بتعريف العدالة البيئية على أنها "المعاملة المنصفة والمشاركة الهادفة لجميع الأشخاص بغض النظر عن العرق، أو اللون، أو الأصل القومي، أو الدخل فيما يتعلق بتطوير القوانين البيئية ولوائحها وسياساتها وتنفيذها". [2] عمليًا، هذا يعني أن الجميع يتمتع بنفس درجة الحماية من المخاطر البيئية والصحية وتكافؤ فرص الوصول إلى فوائد الموارد البيئية وعملية صنع القرار. لتحقيق "درجة الحماية نفسها" و"تكافؤ فرص الوصول"، يجب على وكالة حماية البيئة أيضًا مراعاة الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات مثقلة بعبء التلوث والذين قد يكونون أكثر عرضة للخطر أو التهميش، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو محدودي إجادة اللغة الإنجليزية .(LEP) يُظهر البحث العلمي باستمرار وبشكل متزايد أن المستويات غير المتناسبة من التلوث التي تتعرض لها المجتمعات التي لديها مخاوف تتعلق بالعدالة البيئية تؤدي إلى اختلافات في النتائج الصحية الضارة تتعلق بشكل مباشر بهذا التعرض .

حددت وكالة حماية البيئة ستة إجراءات ذات أولوية شاملة وتعد ضرورية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للوكالة للسنة المالية 2022-2026 وتحقيق الإنصاف والعدالة البيئية من خلال كافة برامج الوكالة، وعملياتها، وسياساتها. لا تمثل تلك الإجراءات الستة كافة العمل المخطط له من وكالة حماية البيئة الذي يتعلق بالإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية. كما هو موضح في الملحق 1، فقد أصدرت وكالة حماية البيئة عدة خطط إضافية وإستراتيجيات لتعزيز الإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية كجزء من عملها البرامجي الجوهري[3].

[2] اطلع على https://www.epa.gov/environmentaljustice.

[3] اطلع على، على سبيل المثال، موريلو فروش وآخرون "فهم الآثار التراكمية لعدم التكافؤ في الصحة البيئية: الآثار المترتبة على السياسة"" الشؤون الصحية، مايو 2011، 30(5):879-87؛ ستيف ليرنر، مناطق التضحية: الصفوف الأولى التي تتعرض للكيماويات السامة في الولايات المتحدة، كامبريدج، ماساتشوستس: ميت برس، 2010.

ومن الملحوظ أن التنفيذ الناجح لهذه الإجراءات الستة ذات الأولوية كافة يعتمد على المشاركة الهادفة. وقد عرّف أعضاء المجلس الاستشاري للعدالة البيئية في البيت الأبيض" (WHEJAC) المشاركة الهادفة" على أنها عملية يكون فيها "السكان المحتمل تضررهم لهم فرصة للمشاركة في القرارات التي ستؤثر في صحتهم أو بيئتهم، بحيث يمكن لمساهمات السكان التأثير في قرارات الوكالة، وإن وجهات نظر كافة المشاركين المعنيين سيتم وضعها في الاعتبار أثناء عملية صنع القرار، وإن الوكالة ستسعى لمشاركة السكان المحتمل تضررهم وتسهيلها، بما في ذلك التشاور مع المجتمعات القبلية والأصلية ومن خلال توفير المعلومات المناسبة ثقافيًا، والوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وإمكانية الوصول إلى الأشخاص محدودي إجادة اللغة الإنجليزية(LEP) ، مع مراعاة مشاكل الوصول التي تتعلق بالموقع، والنقل، والعوامل الأخرى التي تؤثر في المشاركة، ومن خلال توفير المساعدة التقنية لبناء القدرات المجتمعية للمشاركة". [4] ستبذل وكالة حماية البيئة قصارى جهدها لتحقيق هذه الرؤية من أجل المشاركة الهادفة مع *المجتمعات والوفاء بالتزامات التشاور القبلية الفريدة الواردة في مذكرة الرئيس بايدن بشأن التشاور القبلي وتعزيز العلاقات بين الأمم*[5].

إجراء ذو أولوية رقم 1

وضع إطار عمل شامل للنظر في الآثار التراكمية في قرارات وكالة EPA ذات الصلة وتفعيل هذا الإطار في برامج وأنشطة الوكالة.

العوائق أمام تحقيق نتائج عادلة

على مدى العصور، قامت وكالة حماية البيئة، ومنظمو البيئة في الولاية، ومسؤولو تقسيم المناطق المحلية باتخاذ قرارات ساهمت في توزيع عبء التلوث بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي البشرة غير البيضاء والمجتمعات المحرومة في جميع أنحاء البلاد، وهذه القرارات تساهم في تحديد مواقع لمرافق صناعية جديدة والسماح بها بطرق تركز عليها داخل هذه المجتمعات.[6] تدرك وكالة حماية البيئة أن تأثير الآثار التراكمية يمكن فهمه ومعالجته بشكل أفضل في المواقف الفردية للتعامل مع مخاطر الصحة العامة بشكل مناسب. والآن، تطور وكالة حماية البيئة إطار عمل مستمرًا وشاملاً لتقييم الآثار التراكمية على الشعوب والمجتمعات ووضعها في الاعتبار أثناء صنع القرارات. يحتاج إطار العمل هذا إلى دمج نقاط الضعف والحساسيات المتعلقة بتراكم الضغوطات البيئية والاجتماعية المتعددة، مثل الفقر المستمر والتلوث الضوضائي، التي تؤدي إلى نتائج ضارة بالصحة ونوعية الحياة.

[4] *التوصيات النهائية* للمجلس الاستشاري للعدالة البيئية في البيت الأبيض: *أداة فحص العدالة المناخية والاقتصادية (Justice40) والأمر التنفيذي رقم 12898*، في مايو 2021، على https://www.epa.gov/sites/default/files/2021-05/documents/whiteh2.pdf.

[5] البيت الأبيض، *مذكرة حول التشاور القبلي وتقوية العلاقات بين الأمم*، 26 يناير 2021، https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2021/01/26/memorandum-on-tribal-consultation-and-strengthening-nation-to-nation-relationships/.

[6] طلع على، على سبيل المثال، بولارد، وموهاي، وساها ورايت، 2008. "النفايات السامة والعرق في الألفينات: لماذا لا يزال العرق مهمًّا بعد كل هذه السنوات". *القانون البيئي* 38: 371-411.

دون وجود إطار العمل هذا، قد تستمر برامج وكالة حماية البيئة والعديد من شركاء الوكالة الحكوميين على المستويات الفيدرالية والقبلية والولائية والإقليمية والمحلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في صحة المجتمع ورفاهه دون وضع السياق الكامل للآثار التراكمية في الاعتبار ومعالجتها، بما في ذلك التعرض من خلال طرق ومصادر متعددة. يعد تطوير قدرة واضحة وثابتة لتطبيق الآثار التراكمية في جميع المساعي التنظيمية للبيئة والصحة العامة شرطًا ضروريًا مسبقًا لتحقيق مهمة وكالة حماية البيئة بالكامل لحماية صحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك جميع المجتمعات والأفراد في جميع مراحل الحياة.[7]

تقترح بعض المعلومات من مصادر متعددة أن التعامل مع الآثار التراكمية أمر أساسي لتحقيق مهمة وكالة حماية البيئة وتحقيق العدالة البيئية، بما في ذلك:

- أظهرت العديد من الدراسات عبئًا أكبر من التعرض لعوامل البيئة، والأمراض المرتبطة بيئيًا، والآثار الضارة على الصحة والرفاه التي يعاني منها الأشخاص ذوو البشرة غير البيضاء والمجتمعات المحرومة.[8]
- نظرًا لتركز المرافق الملوثة في المجتمعات التي لديها مخاوف تتعلق بالعدالة البيئية، والطرق التي يمكن أن تؤدي بها الضغوطات غير الكيميائية إلى مضاعفة تأثيرات التلوث، فإن المجتمعات وقادة العدالة البيئية والمجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية والعلماء قد حددوا الآثار التراكمية باعتبارها مصدر قلق وقضية مركزية ليتم التعامل معها من قبل وكالة حماية البيئة.[9]
- استضافت وكالة حماية البيئة سلسلة من جلسات الاستماع وورش عمل التخطيط البحثي في خريف عام 2021، حيث شاركت الوكالات الحكومية القبلية والولائية والمحلية والخبراء الأكاديميون وقادة المجتمع مع وكالة حماية البيئة وجهات نظرهم حول احتياجات البحث والسياسة المتعلقة بالآثار التراكمية.
- •أدوات رسم خرائط المجتمع للعدالة البيئية، بما في ذلك EJSCREEN من وكالة حماية البيئة وأدوات الولاية المختلفة مثل CalEnviroScreen في كاليفورنيا وخريطة التفاوتات الصحية البيئية لولاية واشنطن، قد وثقت الأماكن التي تتركز فيها الضغوطات الاجتماعية والبيئية المتعددة، وقدمت نماذج للنظر في الأثر النسبي للضغوطات الكيميائية وغير الكيميائية في صنع القرار لتحسين حماية صحة الإنسان.[10]
- يعد التعرض للعوامل والآثار البيئية في جميع مراحل الحياة، التي قد تظهر على مدى فترات طويلة وعبر الأجيال، اعتبارًا أساسيًا لتقييم للآثار التراكمية وتحسينها.[11]

الإجراءات المخطط لها للتغلب على العوائق

ستطور وكالة حماية البيئة إطار عمل شاملاً من أجل النظر في الآثار التراكمية المتعلقة بقرارات وكالة حماية البيئة وإعمال هذا الإطار في سياسات وكالة حماية البيئة وبرامجها وأنشطتها، بما في ذلك شروط التصريح، والتخفيف من الآثار، والحرمان المحتمل من التصاريح. سيستخدم إطار العمل هذا التحليل الكمي والنوعي للآثار التراكمية المتعددة غير المتناسبة. سيكون أكثر من مجرد توصيف للمشكلات، بل سيصل إلى تحديد الحلول. وسيحدد طرق حساب نقاط الضعف والحساسيات في سياقات تنظيمية متعددة. وأخيرًا، سيطور أدوات القرار المناسبة وتستخدمها. ستقوم وكالة حماية البيئة بما يلي:

- تحديد استخدامات تحليل الآثار التراكمية لسياقات القرارات المتعددة وتعزيزها، مثل التصاريح، ومراقبة الامتثال، والإنفاذ، والتنظيف، ووضع القواعد.

---

7 يوجه الأمر التنفيذي حول صحة الأطفال (الأمر التنفيذي رقم 13045) الوكالات الفيدرالية تجاه "جعل تحديد وتقييم المخاطر الصحية البيئية ومخاطر السلامة التي تؤثر في الأطفال بشكل غير متناسب أولوية قصوى" و"ضمان أن سياساتها، وبرامجها، وأنشطتها، ومعاييرها تتناول المخاطر غير المتناسبة التي يتعرض لها الأطفال والتي تنتج عن مخاطر الصحة البيئية أو مخاطر السلامة".

8 اطلع على المرجع الوارد في الحاشية رقم 3.

9 اطلع على، على سبيل المثال، توصيات المجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية (NEJAC) إلى وكالة حماية البيئة حول الآثار التراكمية، https://www.epa.gov/sites/default/files/2015-02/documents/nejac-cum-risk-rpt-122104.pdf (2004)؛ توصيات المجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية (NEJAC) حول التصاريح، https://www.epa.gov/sites/default/files/2015-02/documents/ej-in-permitting-report-2011.pdf (2011) وhttps://www.epa.gov/sites/default/files/2015-02/documents/2013-ej-in-permitting.pdf (2013)؛ توصيات المجلس الاستشاري للعدالة البيئية في البيت الأبيض (WHEJAC) التي تركز على الآثار التراكمية، https://www.epa.gov/sites/default/files/2021-05/documents/whiteh2.pdf (2021)

10 اطلع على، على سبيل المثال EJSCREEN، https://www.epa.gov/ejscreen؛ كونيسكي وآخرين، *تخطيط العدالة البيئية: تحليل للأدوات على مستوى الدولة*، https://eri.iu.edu/documents/ej-mapping-tools-report.pdf (2021)

11 اطلع على المرجع الوارد في الحاشية رقم 3.

- تلخيص الإستراتيجيات الحالية والبيانات المتاحة والممارسات الواعدة لمراعاة الآثار التراكمية في سياقات التحليل وصنع القرار، مثل التصاريح، ومراقبة الامتثال، والإنفاذ، والتنظيف، ووضع القواعد، بما في ذلك النهج الحالية على المستويات الولائية والقبلية والمحلية. سيوفر مثل هذا الملخص فهمًا شاملاً للتقدم المحرز حتى الآن بين الممارسين الذين يمكن الاستناد عليهم.
- إجراء مراجعة دقيقة للطرق الحالية والبيانات لحساب نقاط الضعف والحساسيات المتعلقة بالعبء التراكمي (الإجمالي) من الضغوطات المتعددة. ستحدد هذه المراجعة الفرص ضمن سياقات القرار المختلفة لمعالجة الآثار التراكمية والمعلومات المناسبة لدعم مثل هذه القرارات.
- وضع توصيات بشأن الإستراتيجيات لحساب نقاط الضعف والحساسيات من التعرض المشترك للضغوطات المتعددة في عملية صنع القرار في وكالة حماية البيئة ومعالجتها، بما في ذلك سياقات التصاريح، ومراقبة الامتثال، والإنفاذ، والتنظيف، ووضع القواعد. ستشكل هذه التوصيات الأساس لتوجيه السياسات.
- إنتاج وثيقة أو أكثر من وثائق توجيه السياسات حول تطبيق إطار العمل والأدوات ذات الصلة والبيانات. ستكون وثائق توجيه السياسات هذه حاسمة لإعمال إطار عمل الآثار التراكمية ودمجه في صنع القرار البيئي.
- تحسين EJSCREEN لتخصيص درجة (درجات) لمؤشر الآثار التراكمية للمناطق التي تواجه أعباء بيئية غير متناسبة.
- سيعمل مكتب البحث والتطوير (ORD) مع مكاتب البرنامج والمكاتب الإقليمية لتوسيع مجموعته من أبحاث الآثار التراكمية مع التركيز على دعم احتياجات القرار الفورية وقصيرة الأمد، بالإضافة إلى الاحتياجات طويلة الأمد. يسعى مكتب البحث والتطوير وراء "البحث القائم على الحلول والتحيز لاتخاذ إجراء".
- ضمان المشاركة الهادفة للمجتمع/أصحاب المصلحة في جميع مراحل العملية، والتواصل حول كيفية استخدام الوكالة لأدوات جديدة لتوجيه عملية صنع القرار.

أعطت وكالة حماية البيئة الأولوية لهذا الإجراء؛ لأن المجتمعات وقادة العدالة البيئية وموظفي وكالة حماية البيئة قد حددوا أن التعامل مع الآثار التراكمية سيكون باعتبارها أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق نتائج عادلة ونزيهة عبر برامج وكالة حماية البيئة في التصاريح ومراقبة الامتثال والإنفاذ والتنظيف ووضع القواعد وغيرها من السياقات. يعد التحديد الكمي لهذه الآثار وإعمالها في عملية صنع القرار أولوية مشتركة لكل من حركة العدالة البيئية ووكالة حماية البيئة. وتلتزم وكالة حماية البيئة كذلك بالتطوير المستمر للعلم المتعلق بالآثار غير المتناسبة. يثبت العلم أهمية هذه القضية، وسيستمر في دعم عملية صنع القرار في المساعي التنظيمية البيئية كافة لحماية الصحة العامة لجميع المجتمعات.

تتبع تقدمنا

على المدى قصير الأجل والمتوسط الأجل (2-4 سنوات)، سيكون التركيز الأولي لوكالة حماية البيئة على وضع إطار عمل، ووضع نماذج للممارسات الواعدة، وإعداد التوجيه الذي من شأنه إعمال إطار العمل هذا. سيساعد هذا العمل التأسيسي في تحقيق نتائج محددة أخرى وأهداف للأداء طويلة الأجل (LTPGs) في الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026 لوكالة حماية البيئة. ستقوم وكالة حماية البيئة بما يلي:

- تشكيل فريق من موظفي وكالة حماية البيئة حيث يكونون من ذوي الخبرة القانونية والتقنية المناسبة والخبرة في تنفيذ تحليل الآثار التراكمية وسياسات معالجة الآثار التراكمية (3 أشهر).
- وضع مسودة إطار عمل لفهم سياقات القرار بشكل كامل للنظر في الآثار التراكمية وغير المتناسبة، والاعتبارات القانونية والتقنية، والمعلومات المناسبة لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات (عام واحد).

- دراسات حالة تجريبية للنظر في الآثار التراكمية وتوثيق الممارسات الواعدة (تجربة تجريبية واحدة على الأقل في العام).
- التطوير والبدء في تطبيق توجيهات تحليلات الأثر التراكمي بواسطة برامج وكالة حماية البيئة التي تعمل على إعمال إطار العمل (عامان).

في خطتها الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026، تحدد وكالة حماية البيئة الهدف ذا الأولوية للوكالة، حيث يلتزم بتطوير وتنفيذ إطار عمل الآثار التراكمية بحلول نهاية السنة المالية 2023.

على المدى الطويل (5-8 سنوات)، ستسعى وكالة حماية البيئة إلى تحقيق ما يلي:

- إرساء تحليلات الآثار التراكمية في المزيد من القرارات على المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، والمستوى المحلي، بما في ذلك قرارات التصاريح التي تتخذها السلطات المفوضة.
- الاستمرار في تحسين التقنيات التحليلية، بناءً على أفضل العلوم المتاحة، لتقييم العبء التراكمي (الإجمالي) من الضغوطات المتعددة وحساسيتها للتدخلات.
- زيادة مجموعة البيانات والمعرفة بشأن معرفة كيف يمكن لنقاط الضعف والحساسيات من التعرض المشترك لضغوطات متعددة عبر الزمان والمكان التأثير في العلاقات بين التعرض للعوامل البيئية والصحة والرفاه. يتضمن ذلك كلاً من السمات السلبية التي تتطلب الوقاية أو التخفيف من الآثار، وكذلك السمات الإيجابية التي تعزز الصحة، والمرونة، والاستدامة.
- تقديم توجيهات متقدمة بناءً على الدروس المستفادة من دمج تحليل الآثار التراكمية لصنع القرار في برامج وكالة حماية البيئة الرئيسية.
- وضع أنظمة لتتبع وقياس الحد من التلوث والفوائد الأخرى في المجتمعات نتيجة لدمج الآثار التراكمية في عملية صنع القرار في الوكالة.
- على المدى الطويل، ستستخدم وكالة حماية البيئة المقاييس المستندة إلى النتائج لإظهار التقدم، بما في ذلك فوائد الحد من التلوث القابلة للقياس الكمي في المجتمعات التي تنتج عن القرارات التي تؤثر في الآثار التراكمية.

ضمان المساءلة

ستعين وكالة حماية البيئة قائدًا كبيرًا لقيادة هذا الأمر في مكتب العدالة البيئية و/أو المكتب المباشر للمسؤول. سيقدم هذا القائد الكبير إحاطة للقيادات العليا الأخرى في وكالة حماية البيئة على أساس ربع سنوي حول التقدم المحرز. والوكالة مسؤولة كذلك داخليًا وأمام الكونجرس والجمهور عن تقديم التقارير الخاصة بالأهداف والغايات الواردة في الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم وكالة حماية البيئة تقريرًا عن التقدم المحرز إلى NEJAC، والمجلس الاستشاري للعلوم، والتجمع القبلي الوطني، واللجنة الاستشارية لحماية صحة الأطفال، وغيرها من منتديات المشاركة العامة العادية.

إجراء ذو أولوية رقم 2

بناء قدرات المجتمعات ناقصة الخدمات للاستفادة من خبرتها من خلال وكالة EPA وتنفيذ المشروعات التي يقودها المجتمع المحلي

العوائق أمام تحقيق نتائج عادلة

غالبًا المجتمعات التي لديها مخاوف تتعلق بالعدالة البيئية وغيرها من المجتمعات المحرومة من الخدمات تكون في الخطوط الأمامية لنتائج صنع السياسات البيئية. ومع ذلك، فإن هذه المجتمعات المحرومة من الخدمات - بحكم حرمانها بشكل منهجي من فرصة كاملة للمشاركة في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية [12] - يمكن أن تواجه تحديات متعددة في مجال الموارد والقدرات للانخراط مع وكالة حماية البيئة أو الوصول إلى برامجها. وغالبا ما شهدت هذه المجتمعات عقودًا من النقص المزمن في الاستثمار في البنية التحتية. قد يفتقرون إلى القدرة التكنولوجية والمالية و/أو المتعلقة برأس المال البشري للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار، أو إعداد مقترحات تنافسية، أو إدارة الجوائز الفيدرالية. قد تفشل وكالة حماية البيئة والشركاء الفيدراليون الآخرون في تنسيق برامج التمويل والمساعدة الخاصة بهم، وبالتالي نقل عبء تنسيق البرامج التكميلية إلى المجتمع. وتؤثر هذه الحواجز أكثر من غيرها في المجتمعات الأصغر حجمًا؛ المحرومين اقتصاديًا أو غير ذلك؛ الذين لديهم إجادة محدودة للغة الإنجليزية أو إعاقات تمنع الوصول الكامل إلى الاجتماعات والمعلومات؛ و/أو عدم الوصول إلى البنية التحتية الرقمية.

أثار أعضاء المجتمع هذه المخاوف بوضوح وباستمرار عبر مجموعة من منتديات مشاركة وكالة حماية البيئة، بما في ذلك مكالمات المشاركة المجتمعية الوطنية المنتظمة لـEJ ، والشهادات العامة خلال اجتماعاتNEJAC ، وتوصيات NEJAC الرسمية للوكالة.[13]

كما أشاروا إلى التمثيل الناقص للمجتمعات المتضررة في وضع القواعد والسماح بفترات التعليق العام، وأفادوا بنجاح محدود في التنافس على المساعدة المالية. يجب أن توفر وكالة حماية البيئة دعمًا قويًا لمساعدة المجتمعات على التغلب على هذه التحديات وضمان قدرتها على المشاركة بشكل هادف مع وكالة حماية البيئة والوكالات الحكومية الأخرى، والمشاركة في عمليات صنع القرار، والاستفادة من فرص التمويل الفيدرالي والاستثمارات.

الإجراءات المخطط لها للتغلب على العوائق

أعطت وكالة حماية البيئة الأولوية للإجراءات التالية باعتبارها تلك التي ستحقق أكبر فائدة ممكنة على المدى القريب إلى المتوسط لبناء قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة مع وكالة حماية البيئة وإدارة المشاريع التي يقودها المجتمع للحد من التلوث وتحسين النتائج على أرض الواقع.

بناء القدرات التكنولوجية والمالية المتعلقة برأس المال البشري للمجتمعات المحرومة من الخدمات.

تماشيًا مع الخطة الإستراتيجية للوكالة للسنة المالية 2022-2026 واعتمادًا على اعتمادات الكونغرس، ستقوم وكالة حماية البيئة بما يلي:

- تقديم المزيد من منح بناء القدرات والمساعدة التقنية لعدد أكبر من المجتمعات المحلية.
- تقديم المزيد من الدورات التدريبية على المنح لمساعدة المجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات ونقص الموارد على التقدم بطلب للحصول على فرص منح تنافسية محددة.

[12] أمر تنفيذي يعرف 13985 "المجتمع المحروم من الخدمات" باستخدام هذه اللغة.

[13] انظر، على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية النموذجية لـ NEJAC للمشاركة العامة، والتي تناقش الحواجز التي تحول دون المشاركة المجتمعية الفعالة. متوفر على https://www.epa.gov/sites/default/files/2015-02/documents/recommendations-model-guide-pp-2013.pdf.

- العمل مع مكتب المنح والحرمان التابع لوكالة حماية البيئة لتطوير مرونة التقديم لمساعدة المتقدمين من المجتمعات المحرومة من الخدمات على التقدم بطلب للحصول على فرص منح تنافسية. وقد تشمل هذه المرونة السماح لمقدمي الطلبات بتقديم الطلبات عبر البريد (بدلاً من الإنترنت) وخيارات التقديم الأخرى.
- إنشاء مراكز لبناء القدرات في جميع أنحاء البلاد لتقديم الدعم والموارد لبناء قاعدة المجتمعات المحرومة من الخدمات. وسيركز هذا الدعم، الذي يتوقف كليًا على اعتمادات الكونغرس، على المنظمات المجتمعية؛ والمؤسسات التي تخدم الأقليات، بما في ذلك HBCUs؛ والحكومات المحلية أو القبلية أو الإقليمية في المناطق الريفية.

تعزيز مشاركة وكالة حماية البيئة مع المجتمعات المحرومة من الخدمات مع التركيز على بناء قدراتها.

- تطوير دليل المشاركة العامة لوكالة حماية البيئة الذي يستخدم مجموعة متسقة من التعاريف لـ "المجتمع"، و"المنظمة المجتمعية"، و"المجتمع المحروم"، و"المجتمع غير المنتفع"، وغيرها من المصطلحات الحاسمة للتعامل مع عمل الوكالة وتتبعه بطريقة متسقة.
- ضمان أن جميع الاجتماعات العامة لوكالة حماية البيئة واجتماعات أصحاب المصلحة والمواد الموجهة للخارج توفر معلومات حاسمة بطريقة غير تقنية وقابلة للتنفيذ، ويمكن الوصول إليها من قبل المجتمعات ذات الإعاقة وLEP.
- تطوير زمالات مدفوعة الأجر والتدريب الداخلي والتدريب في وكالة حماية البيئة لتزويد الأفراد— بما في ذلك ممثلون من المجتمعات المحرومة وربما الاستفادة من العلاقات مع المؤسسات التي تخدم الأقليات وHBCUs— بفرصة العمل داخل وكالة حماية البيئة وبناء فهم أعمق لكيفية عمل الوكالة.
- تنفيذ نهج يتمحور حول المجتمع لحماية الصحة والبيئة يركز على التنسيق والتعاون عبر كل من تنفيذ برامج وكالة حماية البيئة، ونشر علاقات وكالة حماية البيئة مع الوكالات الفيدرالية الأخرى، وشركاء الدولة، والقبائل، والحكومات المحلية.

ضمان أن استثمارات وكالة حماية البيئة في البنية التحتية ومعالجة التلوث تعود بالنفع على المجتمعات غير المنتفعة والمحرومة من الخدمات.

- تنفيذ مبادرة "العدالة 40" لإدارة بايدن لضمان حصول المجتمعات المحرومة على 40% على الأقل من فوائد استثمارات وكالة حماية البيئة في الطاقة النظيفة وتنظيف التلوث وبرامج البنية التحتية. يتضمن المشروع التجريبي الأولي لمبادرة "العدالة 40" ستة برامج لوكالة حماية البيئة. تمثل برامج المياه التجريبية الثلاثة أكثر من 30% من ميزانية الوكالة: برنامج منحة صندوق الولاية المتجدد للمياه النظيفة، ومنحة صندوق الولاية المتجدد لمياه الشرب، وبرنامج منحة تقليل الرصاص الموجود في ماء الشرب بموجب قانون تحسينات بنية الماء التحتية للأمة (WIIN).
- ضمان أن الأموال المخصصة لوكالة حماية البيئة من خلال قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف، الذي تم توقيعه ليصبح قانونًا في 15 نوفمبر 2021، تتجاوز أهداف مبادرة "العدالة 40".
- ضمان المشاركة المبكرة والمستمرة والهادفة للمجتمع والشركاء في تنفيذ مبادرة "العدالة 40". ستقوم وكالة حماية البيئة بنشر منصة مركزية على مستوى الوكالة لمشاركة الشركاء وأصحاب المصلحة، ينظمها مكتب العدالة البيئية، ونهج توعية أكثر استهدافًا وتغطية لبرامج مبادرة "العدالة 40" التجريبية المصممة خصيصًا لاعتباراتها القانونية والتنظيمية والبرامجية الفريدة.

تتبع تقدمنا

على المدى القريب إلى المتوسط، ستقوم وكالة حماية البيئة بتتبع تقدمها كل ثلاثة أشهر على الأقل حتى عام 2026، بما يتفق مع LTPGs في الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026 وغيرها من المقاييس القائمة على النتائج، مثل:

- •غالبًا ما تطلب برامج وكالة حماية البيئة تعليقات وآراء من الجمهور، كما هو الحال خلال فترة التعليق العام لوضع القواعد. وضعت وكالة حماية البيئة LTPG لزيادة النسبة المئوية للبرامج التي توفر موارد بناء القدرات للمجتمعات التي لديها مخاوف EJ لضمان قدرتها على المشاركة بشكل هادف وتقديم تعليقات مفيدة للوكالة.
- تعتمد وكالة حماية البيئة على مدخلات ومعرفة وجهود قادة المجتمع والمنظمات المجتمعية لصياغة أنشطة المشاركة الخاصة بنا وتلقي تعليقات ذات مغزى للنظر فيها أثناء عمليات السياسة، مثل وضع القواعد. وقد وضعت وكالة حماية البيئة LTPG لضمان أن جميع برامج وكالة حماية البيئة التي تستفيد من هذا الدعم توفر مكافأة مالية كافية لهؤلاء القادة والمنظمات.
- ستقوم وكالة حماية البيئة بقياس النسبة المئوية لبرامج وكالة حماية البيئة التي تعمل في ومع المجتمعات ذات المخاوف المتعلقة بالعدالة البيئية بطرق يحركها المجتمع المحلي وتكون منسقة وتعاونية وتدعم التنمية المجتمعية العادلة والمرنة.
- تمنح وكالة حماية البيئة منح EJ لبناء قدرات المنظمات المجتمعية على الدعوة الفعالة للحكومات للاستجابة بطرق تعالج مخاوف المجتمع. وقد وضعت وكالة حماية البيئة مجموعة LTPG لزيادة النسبة المئوية لهذه المنح المجتمعية التي تؤدي إلى استجابة حكومية تتعلق بأهداف المنح.
- ستقوم وكالة حماية البيئة بقياس النسبة المئوية لاستثمارات البنية التحتية لوكالة حماية البيئة التي تفيد المجتمعات المحرومة، بما يتفق مع مبادرة "العدالة 40"، وعدد المستفيدين الجدد من المنح الذين يتلقون التمويل.

وعلى المدى الطويل، تتوقع الوكالة أن ترى قدرات مجتمعية أكثر دوامًا تُبنى عبر عالم آخذ في الاتساع من المجتمعات المحلية من خلال جهود أكثر تضافرًا واستنارة للوكالة. وينبغي أن يؤدي توسيع القدرات في المجتمعات المحلية إلى زيادة عدد المجتمعات المحلية التي تتقدم بنجاح بطلب للحصول على المساعدة التقنية والمنح الخاصة بمشاريع محددة، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- منح EJ المُقدمة من وكالة حماية البيئة.

ضمان المساءلة

يتماشى هذا الإجراء المقترح مع الهدف 2.1 من الخطة الإستراتيجية لوكالة حماية البيئة للسنة المالية 2022-2026. تكون الوكالة مسؤولة محليًا وأمام الكونغرس والعامة من خلال تقديم التقارير عن الأهداف والغايات الواردة في الخطة الإستراتيجية. كما ستقدم وكالة حماية البيئة تقريرًا عن التقدم المحرز إلى NEJAC، والتجمع القبلي الوطني، وغيرها من منتديات المشاركة العامة المنتظمة.

إجراء ذو أولوية رقم 3

تطوير القدرة الداخلية لوكالة EPA لإشراك المجتمعات ناقصة الخدمات وتنفيذ عمليات واضحة وخاضعة للمساءلة من أجل اتخاذ الإجراءات بناءً على مشاركات المجتمعات.

العوائق أمام تحقيق نتائج عادلة

يمكن أن تؤدي ميزانية وكالة حماية البيئة وعملياتها الداخلية وثقافتها إلى إبطاء أو إعاقة المشاركة الهادفة مع المجتمعات المحرومة من الخدمات. وتفتقر وكالة حماية البيئة أساسًا إلى الموظفين الكافين لدعم التنوع والحجم الواسعين لمطالب إشراك أصحاب المصلحة الموجهة إلى الخارج، بما في ذلك المهمة الهامة المتمثلة في نشر تعليقات أصحاب المصلحة على موظفي الوكالة المناسبين لإنشاء إجراءات مستجيبة. قد يفتقر بعض موظفي وكالة حماية البيئة أيضًا إلى الوعي أو التقدير لمجتمعات أصحاب المصلحة غير التقليدية (على سبيل المثال EJ غير الرسمي أو المجموعات المجتمعية، والجماعات الدينية، ومنظمات الحقوق المدنية)، والوقت الإضافي والرعاية المطلوبة للمشاركة بشكل حقيقي. أثارت NEJAC العديد من هذه الحواجز -عدم كفاية الموظفين، والاختلافات اللغوية والثقافية، ونقص الكفاءة الثقافية بين أولئك الذين يحاولون تنمية العلاقات، ونقص الثقة بين أفراد المجتمع والوكالات التنظيمية والصناعة- في تقرير عام 2013 إلى وكالة حماية البيئة حول المشاركة المجتمعية النموذجية.[14]

وبالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تدفع المواعيد النهائية القانونية والسياسية وتيرة العمل في وكالة حماية البيئة. مع الميزانيات الضيقة وحتى الجداول الزمنية الأكثر صرامة، قد يشعر موظفو وكالة حماية البيئة بالضغط لإعطاء الأولوية للبحث العلمي والمراجعة القانونية والتحليل الاقتصادي على التواصل والمشاركة العميقة. ولا تستوعب عمليات الوكالة بالضرورة الجدول الزمني اللازم للمشاركة القوية، وقد لا توفر المساءلة لضمان حدوثها وأن القرارات الناتجة تستجيب بشفافية للتغذية المرتدة الواردة. القراءة الضيقة لإذن التشريع الذي تستخدمه وكالة حماية البيئة للحد من نطاق الموضوعات والتحليل والمشاركة قد تعيق أيضًا مشاركة أصحاب المصلحة ذات المغزى.

الإجراءات المخطط لها للتغلب على العوائق

لمعالجة هذه الحواجز، يجب على وكالة حماية البيئة زيادة قدرتها الداخلية -التي تقاس على أنها FTEs، والتدريب، والموارد، والخبرات- للانخراط في المجتمعات المحرومة من الخدمات بطريقة ذات مغزى، ويمكن الوصول إليها، وتعمل على التغلب على حواجز المجتمعات أمام المشاركة. لكن وكالة حماية البيئة لا يمكن أن تتوقف عند المشاركة. يجب على وكالة حماية البيئة بناء العمليات والبنية التحتية الداخلية لتكون قادرة على ترجمة الدروس المستفادة من مشاركة المجتمع إلى إجراءات لمعالجة مخاوف أصحاب المصلحة.

سيتطلب تغيير الطريقة التي تدير بها وكالة حماية البيئة عملها الأساسي لتكون أكثر استجابة لمدخلات المجتمع جهدًا متعدد السنوات والتزامًا مستدامًا من قيادة وكالة حماية البيئة. يمكن لوكالة حماية البيئة اتخاذ العديد من الإجراءات على المدى القصير لتجميع قطع البناء اللازمة -FTEs جديدة، وعمليات داخلية جديدة، وآليات مساءلة جديدة- لتحقيق نجاح دائم.

تعزيز قدرة وكالة حماية البيئة على المشاركة بشكل هادف مع أصحاب المصلحة في المجتمعات المحرومة من الخدمات.

يجب أن تبدأ جهود وكالة حماية البيئة لتحسين قدرتها على التعامل مع المجتمعات المحرومة من الخدمات على الفور، ولكنها ستستمر على المديَين القصير والطويل. ستقوم وكالة حماية البيئة بما يلي:

[14] انظر، على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية النموذجية لـ NEJAC للمشاركة العامة، والتي تناقش الحواجز التي تحول دون المشاركة المجتمعية الفعالة. متوفر على https://www.epa.gov/sites/default/files/2015-02/documents/recommendations-model-guide-pp-2013.pdf.

- زيادة عدد موظفي التوعية في المكاتب الإقليمية لوكالة حماية البيئة، مع افتراض الاعتمادات الكافية للكونغرس، مع التركيز على دعم الحلول التي يقودها المجتمع.
- تعزيز المساعدة اللغوية وخدمات وكالة حماية البيئة وغيرها من الخدمات لتحسين الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي القدرة المحدودة للغة الإنجليزية من خلال تطوير وتنفيذ خطط الوصول لكل برنامج ومنطقة، وتوفير التدريب على مستوى وكالة حماية البيئة حول الوصول، ووضع عقد الوصول مع الإعاقة لضمان إمكانية الوصول في المشاركة العامة.
- تنفيذ برنامج تدريبي شامل ومصمم خصيصًا للبرامج حول الإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية لجميع موظفي وكالة حماية البيئة ذوي الصلة، وفقًا لتوجيهات هدف الوكالة ذي الأولوية للعامين الأولين في الخطة الإستراتيجية لوكالة حماية البيئة للسنة المالية 2022-2026.
- تحسين عمليات وكالة حماية البيئة الداخلية لنسج الإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية في نسيج العمل اليومي للوكالة وتوفير خطوط متعددة من المساءلة.
- إطلاق مكتب برنامج وطني جديد، وهو مكتب العدالة البيئية والامتثال الخارجي للحقوق المدنية، رهنًا بنتائج قرارات الاعتمادات للسنة المالية 2022.
- مطالبة برامج وكالة حماية البيئة ومناطقها بوضع خطط تنفيذية، بما يتفق مع إرشادات البرامج الوطنية، لتحقيق المراد من الهدف رقم 2 في الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026 لوكالة حماية البيئة.
- عند الاقتضاء، تأكد من أن عمليات وضع قواعد وكالة حماية البيئة تأخذ في الاعتبار مخاوف العدالة البيئية وتستجيب لها وتنظر في آثار التلوث غير المتناسبة في المجتمعات المحرومة من الخدمات.
- دمج معايير الإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية في خطط الأداء السنوية والمراجعات لموظفي وكالة حماية البيئة ذوي الصلة، بعد مناقشات شاملة وشفافة مع القيادة المهنية العليا لوكالة حماية البيئة ونقابات الموظفين، حسب الاقتضاء.
- تضمين التزامات لمعالجة آثار التلوث غير المتناسبة في جميع الاتفاقات المكتوبة (على سبيل المثال، خطط عمل المنح) بين وكالة حماية البيئة والولايات والقبائل التي تنفذ سلطاتها المفوضة.
- وضع مجموعة من المؤشرات لتتبع أداء وكالة حماية البيئة في القضاء على التفاوتات في الظروف البيئية والصحية العامة، وفقًا لتوجيهات هدف الوكالة ذي الأولوية للعامين الأولين في الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026 لوكالة حماية البيئة.
- التحقيق في الفرص والنظر في إقامة شراكات مع منظمات مثل التحالف الحكومي المعني بالعرق والإنصاف (GARE) لدمج الاستخدام المنتظم للأدوات، مثل تقييمات الإنصاف، لتقييم تأثير برامج وكالة حماية البيئة وسياساتها وأنشطتها في المجتمعات المحرومة وغير المنتفعة.

تتبع تقدمنا

على المديَين القصير والمتوسط، ستركز وكالة حماية البيئة على التدابير المتعلقة بالمخرجات للاحتفال بالمعالم الهامة، مثل إنشاء مكتب البرنامج الوطني الجديد للعدالة البيئية والامتثال الخارجي للحقوق المدنية؛ ونشر المزيد من موظفي التوعية والمشاركة في مناطق وكالة حماية البيئة، بما يتفق مع الاعتمادات؛ وتسليم التدريبات لموظفي وكالة حماية البيئة؛ وإدماج المقاييس المنصفة في خطط أداء الموظفين وتوجيهات البرامج الوطنية تستجيب هذه الإجراءات المقترحة للهدف 2 والهدفين 2.1 و2.2 في الخطة الإستراتيجية لوكالة حماية البيئة للسنة المالية 2022-2026 وتتماشى مع مجموعات LTPGs التالية لإنجازها بحلول 30 سبتمبر 2026:

- زيادة النسبة المئوية لجميع إجراءات وكالة حماية البيئة الهامة مع آثار EJ التي توضح بوضوح كيفية استجابة الإجراء لمخاوف EJ ومعالجة الآثار غير المتناسبة. وستشمل هذه الإجراءات وضع قواعد هامة لوكالة حماية البيئة.

- ضمان برامج وكالة حماية البيئة مع سلطة التنفيذ المباشر اتخاذ ما لا يقل عن 100 إجراء كبير من شأنها أن تؤدي إلى تحسينات قابلة للقياس في البلد الهندي.
- ضمان قيام جميع برامج ومناطق وكالة حماية البيئة بتحديد وتنفيذ الفرص لدمج الامتثال للحقوق المدنية في أنشطة التخطيط، والتوجيه، والسياسات، والرصد، والمراجعة.
- التأكد من أن جميع برامج وكالة حماية البيئة والمكاتب الإقليمية لديها خطط المساعدة اللغوية الخاصة بالبرامج والمناطق لضمان أن كل نشاط توعية ومشاركة مجتمعية لوكالة حماية البيئة يأخذ في الاعتبار احتياجات أفراد المجتمع ذوي القدرة المحدودة في اللغة الإنجليزية، وأنهم يؤمّنون الخدمات اللغوية اللازمة لتزويد الأفراد بوصول هادف إلى برامج وأنشطة وكالة حماية البيئة.
- التأكد من أن جميع برامج وكالة حماية البيئة والمكاتب الإقليمية لديها خطط للوصول إلى الإعاقة خاصة ببرنامج محدد وتنفيذها لضمان أن كل نشاط من أنشطة التوعية والمشاركة المجتمعية لوكالة حماية البيئة يأخذ في الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ويوفر للأشخاص ذوي الإعاقة ترتيبات تيسيرية معقولة ومساعدات وخدمات مساعدة مناسبة عند الضرورة حتى يتمكنوا من المشاركة بفعالية في برامج وأنشطة وكالة حماية البيئة.

كما ذكر أعلاه، تحدد الخطة الإستراتيجية لوكالة حماية البيئة للسنة المالية 2022-2026 هدفًا ذا أولوية للوكالة لإنشاء مجموعة من المؤشرات لتتبع أداء وكالة حماية البيئة في القضاء على التفاوتات في الظروف البيئية والصحية العامة. ستساعد هذه المؤشرات -مثل مستويات الرصاص في الدم وانتشار الربو في المجتمعات منخفضة الدخل- في قياس نجاح وكالة حماية البيئة على المدى الطويل في الوفاء بالوعود بتضمين الإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية في عملها.

ضمان المساءلة

يتماشى هذا الإجراء المقترح مع الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026 والهدف 2 من أهداف وكالة حماية البيئة، والهدفين 2.1 و2.2. تكون الوكالة مسؤولة محليًا وأمام الكونغرس والعامة من خلال تقديم التقارير عن الأهداف والغايات الواردة في الخطة الإستراتيجية. كما ستقدم وكالة حماية البيئة تقريرًا عن التقدم المحرز إلى NEJAC، والتجمع القبلي الوطني، وغيرها من منتديات المشاركة العامة المنتظمة. قد يكون موظفو وكالة حماية البيئة الفردية مسؤولين عن المقاييس المتعلقة بالإنصاف والعدالة البيئية والحقوق المدنية في خطط أدائهم السنوية.

إجراء ذو أولوية رقم 4

تعزيز برنامج الامتثال لقوانين الحقوق المدنية الخارجية لوكالة EPA والتأكد أن الامتثال لقوانينها هو مسؤولية على مستوى الوكالة.

العوائق أمام تحقيق نتائج عادلة

لم تستخدم وكالة حماية البيئة بشكل كامل سلطة تنفيذ وإنفاذ الحقوق المدنية لفرض قوانين الحقوق المدنية الفيدرالية بصرامة. يصرح القانون الفيدرالي لوكالة حماية البيئة والوكالات الفيدرالية عمومًا بسن قواعد، أو لوائح، أو أوامر لتحقيق أهداف القوانين. على وجه التحديد، تحظر لائحة عدم التمييز الخاصة بوكالة حماية البيئة متلقي المساعدة المالية من وكالة حماية البيئة من اتخاذ إجراءات في برامجهم أو أنشطتهم التي تنطوي على تمييز عمدًا و/أو يكون لها تأثير تمييزي. يوفر التطبيق الصارم لقانون الحقوق المدنية أقوى أداة لمعالجة الفوارق على أساس العرق، واللون، والأصل القومي (بما في ذلك ذوو القدرة المحدودة في اللغة الإنجليزية) والإعاقة.

يعاني مكتب الامتثال الخارجي للحقوق المدنية التابع لوكالة حماية البيئة (ECRCO) باستمرار من نقص التمويل عبر الإدارات. نتيجة لذلك، اعتمدت ECRCO بشكل أساسي على نهج رد الفعل بدلاً من نهج استباقي لإنفاذ الحقوق المدنية. كما لا تشارك ECRCO بشكل كامل وهادف مع أصحاب المصلحة الداخليين (جميع برامج وكالة حماية البيئة والمكاتب الإقليمية) والخارجية (الدول، والمجتمعات المثقلة بالأعباء، والداعمين). علاوة على ذلك، لم تدمج وكالة حماية البيئة الامتثال للحقوق المدنية في جميع برامجها وأنشطتها ولم ترفعها كهدف إستراتيجي. بمرور الوقت، أعربت اللجنة الأمريكية للحقوق [15] المدنية وNEJAC [16] مرارًا وتكرارًا عن مخاوفها بشأن برنامج الحقوق المدنية الخارجي لوكالة حماية البيئة وقدمت عدة توصيات حول كيفية تحسين النتائج.

تشمل التصنيفات التي تحميها قوانين الحقوق المدنية الفيدرالية العديد من المجتمعات المحرومة والمثقلة بالأعباء والتي تعرضت لمستوى غير متناسب من الآثار البيئية الضارة ونوعية الحياة والتأثيرات الصحية من مصادر التلوث. يخلق برنامج الامتثال الفعال للحقوق المدنية المساءلة لضمان أن الإجراءات والسياسات والممارسات الخاصة بمتلقي الأموال الفيدرالية تعزز حقوق الملكية بدلاً من تفاقم هذه التفاوتات.

الإجراءات المخطط لها للتغلب على العوائق

لتعزيز الامتثال للحقوق المدنية وإنفاذها، سيتحول برنامج الحقوق المدنية الخارجية لوكالة حماية البيئة من كونه رد فعل في المقام الأول، ويستجيب فقط للشكاوى، إلى الشروع بشكل استباقي في أنشطة الامتثال. أعاد ممثلو المجتمع التأكيد على هذه الأولويات خلال أول جلسة استماع عامة على الإطلاق لوكالة حماية البيئة حول الامتثال للحقوق المدنية الخارجية في 27 أكتوبر 2021. من خلال وجهات النظر المجتمعية هذه كدليل، ومع الاعتمادات الكافية، ستقوم وكالة حماية البيئة بما يلي:

- بدء أنشطة استباقية للامتثال للحقوق المدنية قبل المنح وبعد منحها، بما في ذلك مراجعات الامتثال الإيجابي لمعالجة آثار الأنشطة التمييزية المحتملة على المجتمعات المثقلة بالأعباء.

---

15 المفوضية الأمريكية للحقوق المدنية، *ليس في حديبي الخلفي: الأمر التنفيذي رقم 12898 والباب السادس كأدوات لتحقيق العدالة البيئية، اللجنة الأمريكية للحقوق المدنية (أكتوبر 2003)؛ العدالة البيئية: فحص امتثال وكالة حماية البيئة وإنفاذها للباب السادس والأمر التنفيذي 12898* (سبتمبر 2016)؛ هل الحقوق حقيقة؟ تقييم إنفاذ الحقوق المدنية الفيدرالية (نوفمبر 2019).

16 انظر، على سبيل المثال، خطاب NEJAC إلى مدير وكالة حماية البيئة سكوت بروبت (31 يوليو 2017)، بخصوص العنوان السادس من قانون الحقوق المدنية. متوفر على https://www.epa.gov/sites/default/files/2018-01/documents/nejac-title-vi-letter-8-1-17-final.pdf. أثار NEJAC مخاوف بشأن تطبيق الباب السادس لعقود.

- وضع وتنفيذ إرشادات واضحة وقوية في مجال الحقوق المدنية والتدريب المناظر لها، والمساعدة الفنية لزيادة امتثال المستفيدين لقوانين الحقوق المدنية، شاملاً ما يسمح به السياق.
- إجراء تحقيقات وحلول فعالة بشأن شكاوى الحقوق المدنية في الوقت المناسب، بما في ذلك التحقيقات واتفاقيات التسوية غير الرسمية التي تعالج بشكل فعال آثار التفاوت السلبية. تعزيز التواصل والمشاركة مع المجتمعات المثقلة بالأعباء البيئية، لجعل عمل الحقوق المدنية لوكالة حماية البيئة مجديًا، ولتمكين وزيادة مشاركتهم في اتخاذ القرارات الحاسمة.
- زيادة الشفافية من خلال تقديم المعلومات على نحو إيجابي للجمهور.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات الفيدرالية بشأن الشكاوى ومراجعات الامتثال وتوجيه السياسات من أجل تنفيذ قوانين الحقوق المدنية الفيدرالية.

علاوة على ذلك، ونظرًا لأن اليقظة المتعلقة بالحقوق المدنية تقع على عاتق وكالة حماية البيئة، فإن وكالة حماية البيئة ستتخذ الإجراءات التالية على مستوى الوكالة:

- إشراك جميع برامج وكالة حماية البيئة والمكاتب الإقليمية في فعاليات الامتثال للحقوق المدنية، لتحديد ما إذا كانت البرامج والأنشطة للجهة المستفيدة متوافقة مع قوانين الحقوق المدنية.
- الإبلاغ بالمتطلبات والتوقعات المنتظرة لموظفي وكالة حماية البيئة من خلال التعليم والتدريب والتوعية والمساعدة الفنية، لتعزيز الوعي بتنفيذ الحقوق المدنية وتعزيز التعاون بين الوكالات.
- إدراج متطلبات الحقوق المدنية المعمول بها في إرشادات الحقوق غير المدنية لوكالة حماية البيئة، وبرنامج التخطيط الإستراتيجي، وتوجيهات السياسة البيئية، ووضع القواعد والتنفيذ، وتحديد المواقع والسماح باتخاذ القرارات من قبل الجهات المستفيدة التابعة لوكالة حماية البيئة.

تتبع تقدمنا

ستركز وكالة حماية البيئة في البداية على المقاييس التي تركز على المخرجات على المدى القصير والمتوسط، مثل:

- •استكمال وتوزيع وتنفيذ إرشادات واضحة بشأن الامتثال في الباب السادس من قانون الحقوق المدنية ومتطلبات الحقوق المدنية الأخرى.
- عدد المراجعات على مدى الامتثال الإيجابي التي تم إجراؤها بعد بدء منح الحقوق المدنية سنويًا.
- عدد عمليات التدقيق للحقوق المدنية التي بدأت سنويًا لضمان الامتثال للمتطلبات الإجرائية.
- النسبة المئوية للجهات المستفيدة التابعة للولاية من أجل المساعدة المالية من وكالة حماية البيئة، والتي لديها برامج تأسيسية للحقوق المدنية.
- عدد جلسات تبادل المعلومات والتوعية والفعاليات لعرض المساعدة التقنية مع المجتمعات المثقلة بالأعباء والتي لا تحصل على الخدمات، والفئات المجتمعية والشركاء الآخرين بشأن القضايا العادلة للحقوق المدنية والبيئية.
- عدد الفرص التي حددتها ونفذتها المكاتب البرنامجية والإقليمية لتحقيق الامتثال للحقوق المدنية في أنشطتها المتعلقة بالتخطيط والتوجيه وتوجيهات السياسات والرصد والمراجعة.

ستسعى وكالة حماية البيئة على المدى الطويل إلى تطوير المقاييس القائمة على النتائج، بما في ذلك أنظمة لتتبع وتحديد فوائد تقليل التلوث في المجتمعات التي تنتج عن دمج الحقوق المدنية والعدالة البيئية في عملية صنع القرار في الوكالة.

ضمان المساءلة

ستخضع وكالة حماية البيئة نفسها للمساءلة عن هذا الإجراء من خلال مواءمتها المباشرة مع أهداف وغايات الأداء السنوية طويلة الأجل على مستوى الوكالة، وفي الهدف الثاني من الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026 لوكالة حماية البيئة. تكون الوكالة مسؤولة محليًا وأمام الكونغرس والعامة من خلال تقديم التقارير عن الأهداف والغايات الواردة في الخطة الإستراتيجية. كما قدمت وكالة حماية البيئة العديد من الالتزامات لمكتب المفتش العام ردًا على المراجعة التي أجرتها بعنوان *تحسين رقابة وكالة حماية البيئة على برامج الباب السادس من قانون الحقوق المدنية للمستفيدين من التمويل يمكن أن تمنع التفرقة والتمييز*.[17] EPA also will report on progress to the NEJAC and hold listening sessions with stakeholders.

إجراء ذو أولوية رقم 5

دمج العلوم المجتمعية في أبحاث وكالة EPA وتنفيذ البرامج.

العوائق أمام تحقيق نتائج عادلة

يُعرَّف "علم المجتمع" بأنه البحث والعلوم التي يجريها المجتمع و/أو طرف ثالث بالنيابة عنه لتوجيه عملية صنع القرار. على عكس المبادرات التقليدية التي تقودها الوكالات الحكومية أو علماء الأبحاث، غالبًا ما تتميز المشاريع التي يقودها المجتمع باستخدام المعرفة البيئية المحلية والتقليدية (TEK) و/أو البيانات التي تم إنشاؤها والتحقق من صحتها محليًا. تجمع المجتمعات هذه المعلومات لمعالجة قضايا العدالة البيئية والصحة العامة والاجتماعية والاقتصادية المهمة لتقرير المصير البيئي. يمكن لعلوم المجتمع إنشاء بيانات مناسبة بداعي توجيه مجموعة من القرارات المرتبطة بالإدارة البيئية المحسنة، بما في ذلك تخصيص الموارد، والفحص ورصد السياج، وتوسيع الشبكة، وإدراج الظروف المحلية في أدوات رسم الخرائط البيئية والتحليلات الأخرى، والتنبيهات والحماية التنظيمية.

قد تواجه المجتمعات عوائق متعددة عند محاولة إجراء علوم المجتمع. قد تكون لديهم موارد مالية وبشرية غير كافية، والتمويل الحكومي لمشاريع العلوم المجتمعية محدود وتنافسي. كما قد تفتقر المجتمعات إلى الخبرة أو الوصول إلى الخبرة في التخصصات العلمية ذات الصلة والإطار السياسي؛ حيث إن لديها توقعات مختلفة فيما يتعلق بما يشكل جودة المعلومات الكافية لصنع القرار، وعدم الثقة في العلماء والوكالات الحكومية، وتحتاج إلى مزيد من المعلومات التي يمكن تنفيذها بشأن كيفية تأثير البيانات في القرارات الحكومية وكيف وفي أي شكل ينبغي تسليم هذه البيانات. قد تكون لدى القبائل التي تشارك في أنشطة علوم المجتمع مخاوف فريدة بشأن مشاركة الثقافة المقدسة والمعرفة البيئية المحلية والتقليدية مع الوكالات الحكومية التي قد تضطر إلى الكشف عنها علنًا.[18]

في الوقت نفسه، كافحت وكالة حماية البيئة والوكالات الأخرى على جميع مستويات الحكومة على مر التاريخ لاستخدام البيانات التي جمعها علماء المجتمع. قد تكون الوكالات الحكومية غير مألوفة أو متحيزة ضد استخدام العلوم التي يقودها المجتمع والمعرفة البيئية المحلية والتقليدية، بدلاً من العلوم التقليدية التي راجعها الأقران، أو أن أنواع وجودة البيانات التي يمكن استخدامها في مواقف مختلفة غير واضحة بشكل كافٍ (على سبيل المثال، فحص مستوى البيانات مقابل البيانات التنظيمية)، أو العمليات والإجراءات غير كافية لإدارة البيانات وإدراجها في صنع القرار، بالإضافة إلى أن الموارد البشرية والتدريب غير كافيين.

[17] راجع https://www.epa.gov/system/files/documents/2021-10/_epaoig_20-e-0333_agency_response2.pdf.

[18] انظر على سبيل المثال، كاري هيدين، سينثيا ناها وديمي غاري، *علم المواطن القبلي: دراسة الأنشطة الحالية والتطلعات المستقبلية*، بتاريخ 26 فبراير 2021، https://itec.cherokee.org/media/tknc42l1/tribal-citizen-science_white-paper_february-26-2021.pdf.

كانت كل هذه العوائق والفرص موصوفة في التقارير الصادرة من المجلس الاستشاري الوطني للسياسة البيئية والتكنولوجيا، [19] والمجلس الاستشاري للعدالة البيئية في البيت الأبيض، [20] والمجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية، [21] ومذكرة إدارة بايدن في نوفمبر 2021 بشأن المعرفة البيئية التقليدية للسكان الأصليين واتخاذ القرار الفيدرالي. [22] وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمجلس المستشارين العلميين في وكالة حماية البيئة في 6 يوليو 2021، للتشاور مع أصحاب المصلحة حول دمج الإنصاف والعدالة البيئية في البحث وعلوم المجتمع. وأعاد النقاش في ذلك الاجتماع التأكيد على هذه العوائق.[23]

الإجراءات المخطط لها للتغلب على العوائق

تتمثل رؤية وكالة حماية البيئة في أن علوم المجتمع تدعم وتعرض وتستخدم بشكل منصف البرامج المحلية والولائية والفيدرالية [24] كأصل في مجموعة القرارات المرتبطة بالإدارة البيئية لتحقيق ذلك، ستعمل وكالة حماية البيئة على تعزيز الإجراءات للتغلب على العوائق التي تحول دون المشاركة الواسعة النطاق في علوم المجتمع، إلى جانب السياسات والإجراءات التي ستساعد الوكالة في التغلب على العوائق التي تحول دون استخدام هذه البيانات في القرارات.

بناء القدرات لعلوم المجتمع والوصول إلى بيانات المجتمع

ستتخذ وكالة حماية البيئة العديد من الإجراءات لمعالجة العوائق المتعلقة بالموارد والأمور التقنية لعلوم المجتمع:

- *تمويل منح علوم المجتمع*: ستمول وكالة حماية البيئة مبادرات علوم المجتمع من خلال برامج المنح لدعم العدالة البيئية وأولويات الإنصاف، بما في ذلك اعتمادات خطة الإنقاذ الأمريكية. ستمنح وكالة حماية البيئة الأموال لدعم الجهود المجتمعية والمحلية لرصد جودة البيئة وتعزيز الشراكات بين المجتمعات والوكالات الحكومية.
- *توسيع نطاق توافر البيانات والأدوات*: ستواصل وكالة حماية البيئة توسيع نطاق توافر البيانات والقدرة على المراقبة البيئية المجتمعية. وسيشمل ذلك أدوات مجانية يمكن وصول العامة إليها [25] لتزويد علماء المجتمع بالبيانات البيئية والديموغرافية، وأدوات رسم الخرائط، والبرامج التعليمية، ولتوصيف المعلومات والتخطيط وتطوير الخطط لمعالجة الظروف البيئية في مجتمعاتهم.
- *زيادة دعم الموظفين وتدريبهم من أجل علوم المجتمع*: ستعين وكالة حماية البيئة موظفين للعمل في مناصب اتصال بعلوم المجتمع لدعم أنشطة العلوم المجتمعية، بما في ذلك العمل في المجتمعات القبلية، وتوفير التوعية ومواد التدريب عبر الإنترنت..
- *إجراء بحث لإنشاء أدوات ومشاريع توضيحية جديدة لعلوم المجتمع*: ستحسن وكالة حماية البيئة، التي تعمل مع المجتمعات والولايات والقبائل، أساليب علوم المجتمع لمعالجة الاهتمامات البيئية للمجتمعات التي لا تحصل على الخدمات، وستدعم المشاريع البحثية التي توضح رصد تلوث الهواء والماء والتربة وغيرها من البيانات باستخدام علوم المجتمع لتوجيه إدارة البيئة.

---

19 المجلس الاستشاري الوطني لسياسة وتكنولوجيا البيئة وحماية البيئة العامة: *تتوفر رؤية لعلم المواطن في وكالة حماية البيئة* (2016) عبر الموقع الإلكتروني https://www.epa.gov/sites/default/files/2020-04/documents/nacept_cs_report_final_508.pdf، *تتوفر معلومات للعمل - تعزيز شراكات علوم المواطنين في وكالة حماية البيئة (EPA) لحماية البيئة* (2018) عبر الموقع الإلكتروني https://www. epa.gov/sites/default/files/2020-04/documents/nacept_2018_citizen_science_publication_eng_final_v3_508.pdf.

20 *التوصيات النهائية* للمجلس الاستشاري للعدالة البيئية في البيت الأبيض: *أداة فحص العدالة المناخية والاقتصادية (Justice40) والأمر التنفيذي رقم 12898، في مايو* 2021، على https://www.epa.gov/sites/default/files/2021-05/documents/whiteh2.pdf.

21 المجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية، *توصيات لدمج العدالة البيئية في مؤسسة أبحاث وكالة حماية البيئة* (2014)، https://www.epa.gov/sites/production/files/2015-02/documents/nejac-research-recommendations-2014.pdf؛ *ضمان الحد من المخاطر في المجتمعات التي تعاني من ضغوط متعددة: العدالة البيئية والمخاطر/الآثار التراكمية* (2004)، https://www.epa.gov/sites/default/files/2015-02/documents/nejac-cum-risk-rpt-122104.pdf

22 مذكرة *حول المعارف البيئية التقليدية للشعوب الأصلية واتخاذ القرار الفيدرالي* من المكتب التنفيذي للرئيس، في 15 نوفمبر 2021، https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/11/111521-OSTP-CEQ-ITEK-Memo.pdf. تقر هذه المذكرة بأن المعرفة البيئية المحلية والتقليدية "واحدة من العديد من الهيئات المعرفية المهمة التي تساهم في التقدم العلمي والتقني والاجتماعي والاقتصادي للولايات المتحدة وفي فهمنا الجماعي لعالم الطبيعة".

23 اجتماع اللجنة التنفيذية لمجلس المستشارين العلميين في يوليو 2021، https://www.epa.gov/bosc/bosc-july-2021-executive-committee-meeting.

24 راجع "علم المواطن في علوم البيئة: إشراك الجمهور في حماية البيئة" على https://arcg.is/C8mKe.

25 انظر، على سبيل المثال، أداة فحص العدالة البيئية ورسم الخرائط (EJSCREEN)، وEnviroAtlasومستكشف UST (خزان التخزين تحت الأرض)، وتطبيق Cleanups in my Community، وقاعدة بيانات مخزون إطلاق المواد السامة (Toxics Release Inventory)، وأداة How's My Waterway، وتطبيق Bloomwatch، وتطبيق وكالة حماية البيئة للمسح الصحي للمياه العذبة والبحرية، إلخ.

إصدار السياسات والوثائق الإرشادية لدعم استخدام علوم المجتمع

ستصدر وكالة حماية البيئة العديد من السياسات والوثائق التوجيهية بحلول الربع الثالث من عام 2022، لمعالجة العوائق المؤسسية أمام استخدام علوم المجتمع، بما في ذلك:

- *رؤية وإستراتيجية وكالة حماية البيئة لعلوم المجتمع/المواطن*، والتي ستحدد مبادئ وكالة حماية البيئة لدعم علوم المجتمع وتحديد الفرص للاندماج في إجراءاتها المتبعة.
- *خطة أصحاب المصلحة المتعددين لتحسين تدفق البيانات إلى صانعي القرار*، والتي ستعمل على تعزيز البنية التحتية لبيانات علوم المجتمع وتدفقها من منتجي البيانات إلى مستخدمي البيانات، بناءً على نتائج ورشة عمل وكالة حماية البيئة/الولاية/القبائل في نوفمبر 2021 حول إدارة البيانات.
- *إرشادات سياسات وكالة حماية البيئة لإجراء علوم المجتمع/المواطن*، والتي ستتضمن إرشادات بشأن تطوير المشروع وضمان الجودة وقائمة مراجعة داخلية لمساعدة موظفي وكالة حماية البيئة على الامتثال للمتطلبات القانونية والإدارية عند دعم مشاريع العلوم المجتمعية، مثل القضايا الأخلاقية التي تنشأ في المشاريع وبيانات الملكية والخصوصية.
- *إدراج إدارة بيانات علوم المجتمع في الإستراتيجية الرقمية لمجلس قيادة المؤسسة الإلكترونية*، حيث سيستمر مجلس قيادة المؤسسة الإلكترونية (*EELC*) في تطوير الإستراتيجيات باستخدام كتيب جودة البيانات ومعايير إدارة البيانات وشبكات العلوم المجتمعية، لتوسيع استخدام علوم المجتمع في القرارات البيئية المحلية، والولائية، والقبلية، والفيدرالية. يضم مجلس قيادة المؤسسة الإلكترونية كبار قادة وكالة حماية البيئة والولاية والقبائل.
- ستشارك وكالة حماية البيئة مع مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمعارف البيئية التقليدية لتطوير إرشادات بشأن المعرفة البيئية المحلية والتقليدية.

تتبع تقدمنا

ستقيس وكالة حماية البيئة نجاحها على المدى القصير بناءً على المخرجات التالية:

- الإصدار العام لإستراتيجية وكالة حماية البيئة ورؤيتها وخطة إدارة البيانات، وإرشادات السياسة الداخلية لوكالة حماية البيئة بحلول الربع الثالث من العام الميلادي 2022.
- النسبة المئوية و/أو عدد أموال المنح المجتمعية لوكالة حماية البيئة التي تدعم العلم، لمعالجة قضايا العدالة البيئية والإنصاف، بما في ذلك مشاريع علوم المجتمع القبلية.

يكمن الهدف طويل المدى في دعم وكالة حماية البيئة لسياسات علوم المجتمع وأساليبها وبياناتها؛ ما يوسع من قدرة المجتمعات والحكومات المحلية وحكومات الولايات والحكومات القبلية والفيدرالية للمشاركة في تبني علوم المجتمع باعتباره أصلاً قيّمًا وروتينيًّا في الإدارة البيئية.

ضمان المساءلة

تتوافق هذه الإجراءات المقترحة مع الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026، والهدف 2 من الخطة الإستراتيجية لوكالة حماية البيئة، والهدف 2.1، والإستراتيجية المشتركة بين الوكالات 1 ("ضمان النزاهة العلمية واتخاذ القرارات المستندة إلى العلم"). تُعد وكالة حماية البيئة مسؤولة داخليًا وأمام الكونجرس والجمهور من خلال الإبلاغ عن الأهداف، والغايات الواردة في الخطة الإستراتيجية للوكالة وضمن خطط عمل البحث الإستراتيجي التابعة لمكتب البحث والتطوير. كما ستقدم وكالة حماية البيئة تقريرًا عن التقدم المحرز من خلال لجانها الاستشارية، بما في ذلك مجلس المستشارين العلميين والمجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية، والتجمع القبلي الوطني، ومن خلال منتديات المشاركة العامة الأخرى.

إجراء ذو أولوية رقم 6

جعل المشتريات والتعاقد مع وكالة حماية البيئة أكثر إنصافًا

العوائق أمام تحقيق نتائج عادلة

تتمتع وكالة حماية البيئة بتاريخ من المشاركة مع الشركات الصغيرة والمحرومة اجتماعيًا واقتصاديًا، ومؤسسات خدمة الأقليات (MSI)، بما في ذلك جامعات وكليات السود التاريخية (HBCUs). وبسبب هذه المشاركة، تدرك الوكالة جيدًا العديد من العوائق الشائعة التي تحول دون العدالة عند الشراء. وتشمل هذه:

- قد تفتقر الشركات التي لا تحصل على خدمات كافية/التمثيل غير الكافي إلى الوصول إلى برامج صانعي القرار في وكالة حماية البيئة؛ ما يحد من فرصتهم في إظهار قدراتهم التجارية.
- قد يواجه المقاولون المحتملون من المجتمعات التي لا تحصل على خدمات كافية/التمثيل غير الكافي متطلبات غير معقولة أو غير ضرورية عن أداء البائع في الماضي. قد يؤدي اشتراط الأداء السابق واسع النطاق و/أو التفكير بشكل ضيق في الأداء السابق المؤهل إلى الحد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة المحرومة اجتماعيًا واقتصاديًا والمؤسسات التي تخدم الأقليات على التنافس ضد الشركات الكبيرة التي تتمتع بخبرة في التعاقد الفيدرالي أكثر شمولاً. وفي حين أن هذه الشركات والمؤسسات التي تخدم الأقليات قد تكون لديها أساليب مبتكرة وخبرة مقاول من الباطن وخبرة في التعاقد في المجالات على صعيد الولاية والقطاعَين المحلي والخاص، فإن عملية التقييم غالبًا ما تضع "قيمة" أكبر على تجربة التعاقد الرئيسي الفيدرالي.
- قد تفضل مكاتب برنامج وكالة حماية البيئة البائعين الحاليين بسبب الألفة والرغبة في الاستمرارية.
- تكون اللوائح والعمليات الفيدرالية للمشتريات مرهقة. قد تفتقر الشركات الصغيرة التي لا تحصل على خدمات كافية وتمثيل كافٍ إلى الموارد اللازمة للتوجيه بنجاح في العملية. يمكن أن تكون متطلبات العقد غامضة، وغالبًا ما تكون قائمة على المهام بدلاً من الأداء القائم على المنافسة والابتكار. يمكن أن يكون لنطاق عمليات الاستحواذ وحجمها تأثير مخيف في مشاركة أصحاب الشركات الصغيرة والتي لا تحصل على خدمات كافية. فيمكن أن يفترض مسؤولو العقود أن هذه الشركات تفتقر إلى القدرة على تحقيق النتائج بنفس مستوى الشركات الكبيرة. في الحقيقة، يمتلك الكثيرون القدرة على أداء العمل، ولكنهم قد يحتاجون إلى الدعم للتنافس على العمل في الساحة الفيدرالية.

يمكن للعديد من السياسات الحالية أن تطيل أمد هذه العوائق. على سبيل المثال، أخبر أعضاء مجتمع شركات ريادة الأعمال التي لا تحصل على خدمات كافية والتمثيل الكافي وكالة حماية البيئة أن لائحة الاستحواذ الفيدرالية (FAR) مرهقة، وغير واضحة، وصعبة، ومكلفة لإرشادهم. كما لا تنفَّذ بعض قواعد لائحة الاستحواذ الفيدرالية التي تهدف إلى تسوية ساحة العمل لشركات الأعمال التي لا تحصل على خدمات كافية والتمثيل الكافي بشكل ثابت، ولا تتضمن أي من القواعد مؤسسات خدمة الأقليات أو مثليّي الجنسية ومتغيري الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي والأجناس الأخرى الذين يمتلكون شركات أعمال صغيرة. يطبق توجيه الاستحواذ الداخلي الخاص بوكالة حماية البيئة (EPA) على لائحة الاستحواذ الفيدرالية في الوكالة؛ ما يعكس نفس المخاوف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات إدارة الفئات الفيدرالية التي تتطلب وتفضل إنشاء واستخدام إرساء الصفقات المتعددة الكبيرة (والتي غالبًا ما تكون دمجًا لمتطلبات أصغر)، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي في الأعمال التجارية التي لا تحصل على الخدمات الكافية والتمثيل الكافي، والتي قد لا تمتلك القدرة على التنافس للحصول على عقود أكبر.

وتشمل الفئات السكانية الأكثر تضررًا من هذه العوائق الشركات الصغيرة، بما في ذلك الشركات الصغيرة المحرومة اجتماعيًّا واقتصاديًّا، والشركات المملوكة للمؤسسات التي تخدم الأقليات أو مثليّي الجنسية ومتغيري الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي والأجناس الأخرى وجامعات وكليات السود التاريخية. خلال صيف عام 2021، أجرت وكالة حماية البيئة جلستَي استماع مع أصحاب المصلحة من مجتمع الأعمال الذين لا يحصلون على الخدمات الكاملة والتمثيل الكافي، لتلقي ملاحظات حول العوائق التي واجهوها في الوصول إلى فرص المشتريات الفيدرالية وأفكارهم لإزالة هذه العوائق. أكدت جلسات الاستماع هذه العوائق المذكورة أعلاه.

الإجراءات المخطط لها للتغلب على العوائق

حددت وكالة حماية البيئة العديد من الإجراءات للتغلب على هذه العوائق الشائعة. ستقوم وكالة حماية البيئة بما يلي:

- تحدي مكاتب ومناطق برنامج وكالة حماية البيئة (بما في ذلك القيادة العليا) لإجراء والمشاركة في فعاليات التوعية بالوكالة لتزويد مجتمع الأعمال الذي لا تحصل على الخدمات الكافية والتمثيل الكافي بإمكانية الوصول إلى صانعي القرار في وكالة حماية البيئة.
- وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات لتعزيز الاستفادة من الأعمال التجارية التي لا تحصل على الخدمات الكافية والتمثيل الكافي وتسوية ساحة العمل بين المقاولين الحاليين والشركات الجديدة، مثل استخدام تقنية التقييم "بدون اسم"، وتوسيع استخدام العروض التقديمية الشفوية، وتوسيع نطاق تأهيل الأداء السابق، وتجديد سياسات إدارة الفئات.
- تسهيل التنبؤ بالاستحواذ البرنامجي والتخطيط للاستحواذ، وتطوير المتطلبات لإزالة الغموض وزيادة الفرص للأعمال التجارية التي لا تحصل على خدمات كافية وتمثيل كافٍ.
- تقديم المساعدة الفنية لتسهيل الإرشاد المثمر لعملية التعاقد الفيدرالية داخليًا وخارجيًا.

أعطت وكالة حماية البيئة الأولوية لهذه الإجراءات؛ نظرًا لسهولة تنفيذها وقابليتها للقياس وتأثيرها المباشر في تقليل العوائق.

تتبع تقدمنا

ستقوم وكالة حماية البيئة بتتبع التقدم من خلال وضع تدابير للعوامل/المجالات التالية:

- زيادة الأداء مقابل أهداف الأعمال التجارية الصغيرة الاجتماعية والاقتصادية لوكالة حماية البيئة. في الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026، أنشأت وكالة حماية البيئة أهداف الأداء طويلة المدى (حتى عام 2026)، لمنح 4% من إنفاق عقد وكالة حماية البيئة للشركات الصغيرة الموجودة في مناطق الأعمال غير المستغلة تاريخيًا (HUBZones) مقارنةً بمتوسط الأداء السنوي للعام المالي 2018 - 2020 البالغ 2.2%.
- زيادة تنويع قاعدة موردي وكالة حماية البيئة من خلال تتبع عقودها مع "الوافدين الجدد" (البائعين الذين لم يكن لديهم أبدًا عقد رئيسي مع وكالة حماية البيئة)، والشركات الصغيرة الاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسات التي تخدم الأقليات. في السنة المالية 2022، ستطور وكالة حماية البيئة آلية لتسجيل البيانات المرتبطة بهذا المقياس وإنشاء معيار مرجعي. في السنة المالية 2020، ستنفذ وكالة حماية البيئة أهدافًا سنوية لتنويع قاعدة مورديها للسنة المالية 2023-2027. سيقيس هذا التقدم الذي تحرزه الوكالة في معالجة عوائق الأداء وشغل الوظائف السابقة المحددة أعلاه.
- زيادة المشاركة (بما في ذلك المساعدة التقنية) مع الشركات الصغيرة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التي تخدم الأقليات من خلال مكاتب برامج الوكالة والمكاتب المتعاقدة معها. في السنة المالية 2022، ستحدد وكالة حماية البيئة أنشطتها للمشاركة مع السكان الأكثر تضررًا من هذه العوائق. ستضع وكالة حماية البيئة (EPA) أهدافها السنوية للسنة المالية 2023 وتنفذها فيما يتعلق بأنشطة المشاركة والمساعدة الفنية لمكاتب البرنامج ومناطقه والمكاتب المتعاقدة، بما في ذلك مشاركة صناع القرار من وكالة حماية البيئة (EPA) للسنة المالية 2023-2027.

ستقيس وكالة EPA مدى النجاح على المدى الطويل بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العوامل والأنشطة المرتبطة بتحقيقها في ثقافة أعمال الوكالة.

ضمان المساءلة

تتوافق هذه الإجراءات المقترحة مع الإستراتيجية المشتركة بين الوكالات 3، "تطوير التميز المؤسسي لدى وكالة EPA وإنصاف القوى العاملة"، في خطة وكالة EPA الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026. تسعى هذه الإستراتيجية المشتركة بين الوكالات إلى إنشاء قوة عاملة متنوعة ومنصفة وشاملة في مكان عمل فعال ومرتكز على المهمة. تخضع وكالة EPA للمساءلة الداخلية وأمام الكونغرس والجمهور من خلال الإبلاغ عن الأهداف والغايات الواردة في الخطة الإستراتيجية.

لزيادة تعزيز المساءلة لكبار المديرين على مستوى الخدمات التنفيذية العليا (SES) والجدول العام (GS)، تعتزم وكالة EPA تضمين معايير في خطط أدائها للاستضافة أو المساهمة في فرص المشاركة للأعمال التجارية ناقصة الخدمات وضعيفة التمثيل. كما ستستضيف وكالة EPA "منتديات الإنصاف في المشتريات" لتوفير فرص المشاركة والاستماع ومشاركة القدرات التجارية وتزويد مجتمع الأعمال غير المخدوم والممثل تمثيلاً ناقصًا بالمستجدات بشأن التقدم في مجال حقوق الملكية في الشراء لدى الوكالة. وأخيرًا، ستعمل وكالة EPA على تطوير "لوحة معلومات الإنصاف في المشتريات" لتتبع تقدمنا ربع السنوي مقابل التدابير الثلاثة المذكورة أعلاه.

ملخص الإنجازات المبكرة

(اعتبارًا من 20 يناير 2022)

على الرغم من أن وكالة EPA قد حددت هذه الإجراءات الستة ذات الأولوية كأهداف استشرافية، فإن الوكالة تعمل منذ بداية فترة المدير ريجان على تعزيز الإنصاف والعدالة البيئية والامتثال الخارجي للحقوق المدنية. نلقي الضوء تاليًا على بعض التقدم المحرز في إطار كل من الإجراءات ذات الأولوية حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، أوجز المدير ريجان عمل وكالة EPA بشأن العدالة البيئية ردًا على أسئلة محددة من المجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية (NEJAC). خطاب المدير إلى المجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية (NEJAC)، بتاريخ 29 أكتوبر 2021، وهو متاح على موقع وكالة EPA الإلكتروني.[26]

في نوفمبر 2021، انطلق المدير ريجان في جولة "رحلة إلى العدالة"، فسافر إلى ميسيسيبي، ولويزيانا، وتكساس لتسليط الضوء على مخاوف العدالة البيئية القديمة في المجتمعات المهمشة تاريخيًا والاستماع بشكل مباشر من السكان الذين يتعاملون مع آثار التلوث. سلط المدير خلال الجولة الضوء على فوائد قانون الحزبين للبنية التحتية للرئيس بايدن وأجندة إعادة البناء على نحو أفضل، مع التركيز على الاستثمارات التاريخية في البنية التحتية للمياه، والاستجابة البيئية الشاملة، والأراضي الملوثة، وتحسينات جودة الهواء التي ستؤدي إلى حماية دائمة للصحة العامة في المجتمعات التي في أمس الحاجة إليها.

إجراء ذو أولوية رقم 1: وضع إطار عمل شامل للنظر في الآثار التراكمية في قرارات وكالة EPA ذات الصلة وتفعيل هذا الإطار في برامج وأنشطة الوكالة.

- سيقر إطار العمل ما إذا كانت مناهج دمج التأثيرات التراكمية في صنع القرار مناسبة للغرض. ولتحقيق هذه الغاية، التزم مكتب الامتثال الخارجي للحقوق المدنية بإصدار توجيهات بشأن تحليل التأثير المتباين في السنة المالية 2022، والتي ستتضمن دمج تحليل الآثار التراكمية بموجب قانون الحقوق المدنية.
- في عام 2021، عقد مكتب البحوث والتطوير (ORD) التابع لوكالة EPA جلسات استماع على مستوى الولاية والقبائل بشأن تقييم الآثار التراكمية. عملت جلسات الاستماع هذه على تأكيد أهمية تقييم الآثار التراكمية للولايات والقبائل والمجتمعات لتناول شأن العدالة البيئية والتعرف على التحديات المتبقية لدمج نقاط الضعف بسبب الآثار التراكمية في صنع القرار البيئي. كررت جلسات الاستماع التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري الوطني للعدالة البيئية (NEJAC) والمجلس الاستشاري للعدالة البيئية في البيت الأبيض (WHEJAC) ومجلس المستشارين العلميين التابع لمكتب البحوث والتطوير، والتي بدأت وكالة حماية البيئة في تنفيذها.
- أنشأت وكالة EPA "مجتمع الممارسة" لدمج العدالة البيئية والحقوق المدنية في التصاريح.

إجراء ذو أولوية رقم 2: بناء قدرات المجتمعات ناقصة الخدمات للاستفادة من خبرتها من خلال وكالة EPA وتنفيذ المشروعات التي يقودها المجتمع المحلي.

- خلال العام التقويمي 2021، وفرت وكالة EPA مزيدًا من التمويل لمنح العدالة البيئية للمؤسسات المجتمعية، ومنظمات الشعوب القبلية والأصلية، وشركاء آخرين أكثر مما منحته تمامًا في العقد السابق.
- أعطت وكالة EPA الأولوية لأجزاء كبيرة من تمويل قانون خطة الإنقاذ الأمريكية لتقديم المساعدة الفنية وفرص بناء القدرات مباشرة إلى المجتمعات المحلية وشركائها المحليين، مثل الموارد الإضافية للأراضي الملوثة، وتمويل مجتمعات الطاقة في أبالاشيا، وبرامج مساعدة أكثر تحديدًا تركز على دعم مرونة المجتمع في الاستجابة لقضايا تغير المناخ مثل حرائق الغابات وظواهر الحرارة الشديدة.

[26] راجع https://www.epa.gov/system/files/documents/2021-11/nejac-100-day-letter-final-signed.pdf

- بدأت وكالة EPA في عقد محادثات تشاركية وطنية بشأن العدالة البيئية كل أسبوعين لتوفير مصدر دائم للمجتمعات وشركائها لتلقي المعلومات والتحديثات بانتظام حول الإجراءات ذات الأولوية، ولا سيما الجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة Justice40 وتقديم ملاحظات مباشرة إلى قيادة وكالة حماية البيئة وموظفيها. وبداية من 31 أغسطس وحتى 7 ديسمبر 2021، استضافت وكالة EPA ثماني محادثات من هذا القبيل مع أكثر من 2700 مشارك.

- بدأت وكالة EPA في عقد محادثات تشاركية وطنية بشأن العدالة البيئية كل أسبوعين لتوفير مصدر دائم للمجتمعات وشركائها لتلقي المعلومات والتحديثات بانتظام حول الإجراءات ذات الأولوية، ولا سيما الجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة Justice40 وتقديم ملاحظات مباشرة إلى قيادة وكالة حماية البيئة وموظفيها. وبداية من 31 أغسطس وحتى 7 ديسمبر 2021، استضافت وكالة EPA ثماني محادثات من هذا القبيل مع أكثر من 2700 مشارك.

- تقوم وكالة حماية البيئة بتنفيذ ثلاثة برامج رئيسية للبنية التحتية للمياه كمشروعات تجريبية للعمل المبكر في إطار مبادرة الرئيس بايدن "Justice40". تمثل هذه البرامج أكثر من 30% من ميزانية الوكالة: برنامج منحة صندوق الولاية المتجدد للمياه النظيفة، ومنحة صندوق الولاية المتجدد لمياه الشرب، وبرنامج منحة تقليل الرصاص الموجود في ماء الشرب بموجب قانون تحسينات بنية الماء التحتية للأمة (WIIN).

- في 17 ديسمبر 2021، أعلنت وكالة EPA عن استثمار بقيمة مليار دولار من قانون الحزبين للبنية التحتية لبدء التنظيف وتصفية 49 موقعًا من مواقع الاستجابة البيئية الشاملة غير الممولة سابقًا، وتسريع عملية التنظيف في عشرات المواقع الأخرى في جميع أنحاء البلاد.

إجراء ذو أولوية رقم 3: تطوير القدرة الداخلية لوكالة EPA لإشراك المجتمعات ناقصة الخدمات وتنفيذ عمليات واضحة وخاضعة للمساءلة من أجل اتخاذ الإجراءات بناءً على مشاركات المجتمعات.

- تُدرج وكالة EPA، للمرة الأولى، الإنصاف والعدالة البيئية والامتثال للحقوق المدنية كهدف متميز وأساسي للخطة الإستراتيجية متعددة السنوات لوكالة EPA. لن تعد أعمال الوكالة لتعزيز العدالة والوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالحقوق المدنية خارج نطاق وثائق التخطيط الأساسية لوكالة EPA.

- في عام 2021، أصدر مكتب الإنفاذ وضمان الامتثال التابع لوكالة EPA أربع مذكرات توجه تركيزًا متجددًا على العدالة البيئية عبر أنشطة إنفاذ وكالة EPA مع توجيه ثابت لموظفي الإنفاذ للمشاركة بانتظام مع المجتمعات التي لديها مخاوف تتعلق بالعدالة البيئية كجزء منتظم من تنفيذ البرنامج. (راجع الملحق لمزيد من التفاصيل)

- في ديسمبر 2021، وجه نائب المدير مكابي مديري البرامج الوطنية في وكالة EPA لدمج المساواة والعدالة البيئية والحقوق المدنية في وثائق توجيه البرنامج الوطني لعام 2022، وفقًا للهدف 2 من الخطة الإستراتيجية للسنة المالية 2022-2026.

- في يناير 2022، أصدر مكتب إدارة الأراضي والطوارئ التابع لوكالة EPA مسودة خطة عمل العدالة البيئية للتعليق العام والتي تتناول كيفية معالجة المكتب لقضايا تنظيف الأراضي في المجتمعات المثقلة بالأعباء عبر العديد من البرامج.

إجراء ذو أولوية رقم 4: تعزيز برنامج الامتثال لقوانين الحقوق المدنية الخارجية لوكالة EPA والتأكد أن الامتثال لقوانينها هو مسؤولية على مستوى الوكالة.

- في مارس ويونيو 2021، أصدرت وكالة EPA نتيجتين أوليتين بشأن عدم الامتثال لقوانين الوكالات المتلقية والتي لم تتوفر لديها برامج عدم التمييز المطلوبة، مثل الإجراءات الوقائية والبرامج والسياسات لضمان فرصة حقيقية للوصول إلى الأشخاص الذين يعانون محدودية إتقان اللغة الإنجليزية والأشخاص من ذوي الإعاقة.

- في 27 أكتوبر 2021، عقدت وكالة EPA أول جلسة استماع عامة حول إنفاذ قوانين الحقوق المدنية واستمعت إلى مشاركات صوتية لأكثر من 200 من أصحاب المصلحة.

- في 20 سبتمبر 2021، أرسلت وكالة EPA ردًا مفصلاً إلى مكتب المفتش العام في وكالة EPA، والذي أثار فيه مخاوف بشأن تنفيذ وكالة EPA قوانين الفصل VI في تقرير 2020. في هذا الرد، التزمت وكالة EPA بالعديد من الإجراءات المحددة لتعزيز هذا البرنامج في وكالة EPA. تتوفر نسخة من رد وكالة EPA بالكامل على موقعها الإلكتروني.[27]

[27] راجع https://www.epa.gov/system/files/documents/2021-10/_epaoig_20-e-0333_agency_response2.pdf.

إجراء ذو أولوية رقم 5: دمج العلوم المجتمعية في أبحاث وكالة EPA وتنفيذ البرامج.

- في 2 أكتوبر 2021، أعلنت وكالة EPA عن 47 عضوًا في المجلس الاستشاري العلمي للوكالة، بما في ذلك أعضاء أول لجنة لعلوم العدالة البيئية.
- في 6 يوليو 2021، عقد مكتب البحوث والتطوير (ORD) التابع لوكالة EPA مداولات مع مجلس المستشارين العلميين (BOSC) وأصحاب المصلحة في المجتمع لمناقشة السبل المحتملة لزيادة عملية دمج العلوم المجتمعية في خطة عمل البحوث الإستراتيجية 2023-2026 لوكالة EPA ومساعدة مكتب ORD على وضع جدول لأعمال البحث والتطوير. وبالإضافة إلى ذلك، عقد مكتب ORD سلسلة من ورش العمل مع مكاتب أخرى داخل الوكالة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لمناقشة الأفكار حول كيفية تطوير مشروعات العلوم المجتمعية في مختلف برامج البحث الوطنية. تقوم وكالة EPA بتجديد مجلس BOSC وتنظيمه، بما في ذلك إنشاء لجنة فرعية للعلوم الاجتماعية والمجتمعية لتقديم المشورة بشأن هذه الأولويات في عملية تخطيط البحوث وتنفيذها.
- في ديسمبر 2021، أطلق مكتب الهواء والإشعاعات لوكالة EPA مسابقة منح بقيمة 20 مليون دولار تدعو من خلالها إلى تقديم مقترحات لرصد الملوثات التي تشكل أهم الشواغل في المجتمعات التي تتباين فيها النتائج الصحية. يتمثل هدف وكالة EPA في إصدار هذه الجوائز لتمكين المجتمعات من رصد جودة الهواء وتعزيز شراكات الرصد بين المجتمعات والحكومات القبلية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية.

إجراء ذو أولوية رقم 6: جعل عمليات التعاقد والشراء الخاصة بوكالة EPA أكثر إنصافًا.

- استنادًا إلى بيانات عمليات الشراء الفيدرالية المؤقتة للسنة المالية 2021 التي سيتم وضع الصيغة النهائية لها خلال الأشهر القليلة المقبلة:
- منحت وكالة EPA نسبة أكثر من 44% أو عقود استثمار قيمتها 679 مليون دولار للمشروعات الصغيرة، وهو ما يتجاوز بكثير الهدف التفاوضي للوكالة؛ أي بنسبة 37%، والهدف على مستوى الحكومة بنسبة 23%. يمثل تحقيق هذا الهدف زيادة قدرها 86 مليون دولار عن السنة المالية الماضية.
- وبالإضافة إلى ذلك، ولأول مرة في تاريخ الوكالة، تجاوزت وكالة EPA جميع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية القانونية الخمسة، بما في ذلك الهدف الذي لم يتحقق من قبل أي بنسبة 3% للمشروعات الصغيرة الواقعة في مناطق الأعمال غير المستغلة تاريخيًا (HUBZones).
- منحت وكالة EPA أعلى نسبة من الدولارات إلى 4 من فئات المشروعات التجارية الصغيرة الخمس لأكثر من عقد.

الملحق 1:

تهدف الخطط والإستراتيجيات الإضافية لوكالة حماية البيئة إلى إعطاء الأولوية للإنصاف والعدالة البيئية والامتثال للحقوق المدنية الخارجية في برامجها، وسياساتها، وعملياتها

فبالإضافة إلى إجراءاتها الستة ذات الأولوية الوارد تفصيلها في خطة عمل الإنصاف هذه، قامت EPA بإصدار العديد من الخطط والإستراتيجيات الإضافية لتحقيق الإنصاف والعدالة البيئية في برامجها، وسياساتها، وعملياتها. وهذا اعتبارًا من 20 يناير 2022.

توجيهات إنفاذ القوانين البيئية والامتثال لها

تماشيًا مع التفويض الوارد في الأمر التنفيذي رقم 14008، وجَّه المدير ريجان مكتب ضمان الإنفاذ والامتثال (OECA) إلى "تعزيز الإجراءات المتخذة للتصدي للانتهاكات البيئية ذات التأثير غير المتناسب في المجتمعات ناقصة الخدمات". واستجابة لذلك، أصدرت OECA أربعة توجيهات:

- *تعزيز إنفاذ القوانين في المجتمعات التي لديها مخاوف تتعلق بالعدالة البيئية* (30 أبريل 2021).[28] وفيما يتعلق بإنفاذ اللوائح التنظيمية المدنية، توجه هذه المذكرة إلى زيادة عدد عمليات تفتيش المرافق في المجتمعات المثقلة بالأعباء، وتعزيز سبل الانتصاف، وزيادة المشاركة المجتمعية.
- *تعزيز العدالة البيئية من خلال تنفيذ الأحكام الجنائية* (21 يونيو 2021).[29] توجه هذه المذكرة إلى تحسين الكشف عن الجرائم البيئية داخل المجتمعات المثقلة بالأعباء من خلال التنسيق المدني-الجنائي الفعال بشأن التحقيقات والقضايا، وتحسين المساعدة المقدمة إلى ضحايا الجرائم، وتعزيز سبل الانتصاف المطلوبة في قضايا الجرائم البيئية.
- *تعزيز العدالة البيئية من خلال إجراءات إنفاذ التنظيف* (1 يوليو 2021).[30] توجه هذه المذكرة موظفي إنفاذ إجراءات التنظيف لدى *EPA* إلى مطالبة الأطراف المسؤولة باتخاذ إجراءات تنظيف أولية وسريعة، والضغط من أجل أدوات إنفاذ أقوى، وزيادة الإشراف على التنظيف.
- *تطبيق جميع أدوات الانتصاف الزجري المناسبة في مستوطنات الإنفاذ* المدني (26 أبريل 2021).[31] تشجع هذه المذكرة على تطبيق مجموعة كاملة من السياسات والأدوات القانونية لضمان تقديم الإعانات للأفراد والمجتمعات المتضررة، بما في ذلك عمليات المراقبة المتقدمة والتدقيق والتقارير الإلكترونية ونشر بيانات الامتثال.

مسودة الإستراتيجية للحد من التعرض للرصاص والتفاوتات في المجتمعات الأمريكية

أصدرت EPA في 28 أكتوبر 2021، مسودة *إستراتيجية تقليل التعرض للرصاص والتفاوتات* في المجتمعات الأمريكية لوضع خطة شاملة لـ EPA لتعزيز حماية الصحة العامة ومعالجة التلوث بالرصاص القديم للمجتمعات الأكثر تعرضًا له.[32] وتطلب وكالة EPA تعليقات الجمهور على مسودة الإستراتيجية هذه من خلال حافظة مستندات حكومية واستضافة جلسات استماع واستهداف توعية المجتمعات التي تضررت بشكل غير معقول بالتعرض للرصاص، وكذلك جماعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك القبائل، والولايات، والأقاليم، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والصناعة. ولتوفير الوصول للأشخاص الذين يعانون محدودية إتقان اللغة الإنجليزية (LEP)، قامتEPA بترجمة مسودة الإستراتيجية إلى 10 لغات مختلفة ونشرتها على الموقع الإلكتروني الخاص بـ EPA.

28 متوفر على https://www.epa.gov/sites/default/files/2021-04/documents/strengtheningenforcementincommunitieswithejconcerns.pdf.
29 متوفر على https://www.epa.gov/system/files/documents/2021-07/strengtheningejthroughcriminal062121.pdf
30 متوفر على https://www.epa.gov/system/files/documents/2021-07/strengtheningenvirjustice-cleanupenfaction070121.pdf .
31 متوفر على https://www.epa.gov/sites/default/files/2021-04/documents/usingallappropriateinjunctiverelieftoolsincivilenforcementsettlement0426.pdf.
32 مسودة *الإستراتيجية الخاصة بوكالة EPA الأمريكية للحد من التعرض للرصاص والتفاوتات في المجتمعات الأمريكية*، 28 أكتوبر 2021 https://www.epa.gov/lead/draft-strategy-reduce-lead-exposures-and-disparities-us-communities

خارطة الطريق الإستراتيجية الخاصة بمواد البيرفلورو ألكيل والبوليفلورو ألكيل (PFAS): التزامات وكالة EPA بالعمل في العام من 2021 حتى 2024

في 18 أكتوبر 2021، أصدر المدير ريجان خارطة الطريق الإستراتيجية الخاصة بمواد PFAS والتي تضع المنهج الكامل الذي ستتبعه الوكالة من أجل معالجة مواد PFAS.[33] وتضع خارطة الطريق الجداول الزمنية، والتي تخطط وكالة EPA من خلالها لاتخاذ إجراءات معينة والالتزام بسياسات أكثر جرأة لحماية الصحة العامة، والحفاظ على البيئة، ومحاسبة المتسببين في التلوث. كما تسعى وكالة EPA لفهم التحديات التي تواجه الأفراد والمجتمعات، الذين يتصدون لملوثات مواد PFAS، وفهم تجاربهم الحياتية، وتحديد أكثر المبادرات فعالية. حسبما أوصى مجلس NEJAC، ستلتقي وكالة EPA مع المجتمعات المتضررة في كل منطقة من المناطق التابعة للوكالة للاستماع إليهم ومعرفة كيفية تأثير ملوثات مواد PFAS في حياتهم وسبل عيشهم. ستستخدم وكالة EPA المعلومات التي حصلت عليها من هذه المشاركات للإبلاغ عن تنفيذ الإجراءات الموضحة في خارطة الطريق. تتوافر خارطة الطريق الإستراتيجية PFAS بالفعل باللغة الإسبانية، وتتم ترجمتها إلى لغات أخرى لتوفير الوصول للأشخاص الذين يعانون محدودية إتقان اللغة الإنجليزية.

خطة وكالة EPA لتنفيذ سياسات الأمر التنفيذي رقم 13175 وتوجيهاته: التشاور والتنسيق مع الحكومات القبلية الهندية

تلتزم وكالة EPA باحترام السيادة القبلية وضم الأصوات القبلية في المداولات السياسية كما دعا إليها الرئيس بايدن في 26 يناير 2021 في مذكرته حول العلاقات بين الأمم مع الهنود الأمريكيين والشعوب القبلية الأصلية في ألاسكا. تمتلك وكالة EPA تاريخًا كبيرًا من المشاركات والتشاورات مع الحكومات القبلية. في 2011، كانت واحدة من بين الوكالات الفيدرالية الأولى التي أصدرت سياسة التشاور القبلي، وفي السنوات العشر التي انقضت منذ إصدار السياسة، أجرت وكالة EPA ما يزيد عن 680 من التشاورات القبلية. وما زال التنفيذ المستمر لسياسة التشاور لوكالة EPA يحظى بالأولوية القصوى للوكالة، كما تسعى وكالة EPA للتعلم من تشاوراتها السابقة ومشاركاتها المستمرة مع القبائل الهندية المعترف بها فيدراليًا. تحدد هذه الخطة، التي تعتمد على السياسات والممارسات الحالية لوكالة EPA، الإجراءات الحالية والمستقبلية التي تتخذها الوكالة لتلبية توجيهات الأمر التنفيذي رقم 13175 وللاستناد إلى سياسات وممارسات التشاور الخاصة بها وتعزيزها.[34]

مكتب خطة عمل المياه: تعزيز علاقات الأمة مع القبائل لتأمين مستقبل مائي مستدام

في 14 أكتوبر 2021، أصدرت وكالة EPA خطة العمل لتوطيد شراكة الوكالة مع القبائل وقرى ألاسكا الأصلية التي تضم السكان الأصليين بشأن قضايا المياه. وتركز خطة العمل على تعزيز التنسيق الفعال والمشاورات الهادفة مع الشعوب القبلية؛ وذلك من أجل تعزيز وتوسيع إدارة شؤون المياه في دولة الهند وزيادة تمويل البنية التحتية وتنمية القدرات، والوفاء بالمسؤولية تجاه الثقة الفيدرالية، وحماية الحقوق القبلية المحفوظة المتعلقة بالموارد المائية.[35]

---

33 *خارطة الطريق الإستراتيجية* لوكالة حماية البيئة الأمريكية *بشأن البيرو والبولي فلورو ألكيل: التزامات وكالة حماية البيئة للعمل خلال 2021-2024*، الصادرة في أكتوبر 2021، https://www.epa.gov/pfas/pfas-strategic- roadmap-epas-commitments-action-2021-2024.

34 وكالة EPA الأمريكية، *خطة وكالة EPA لتنفيذ سياسات الأمر التنفيذي رقم 13175 وتوجيهاته: التشاور والتنسيق مع الحكومات القبلية الهندية* https://www.epa.gov/tribal/epa-plan-implementing-policies-and-directives-eo-13175-consultation-coordination-indian.

35 مكتب المياه، تعزيز علاقات الأمة مع القبائل لتأمين مستقبل مائي مستدام، أكتوبر 2021، https://www.epa.gov/system/files/documents/2021-10/2021-ow-tribal-action-plan_508_0.pdf.

خطة عمل مكتب إدارة الأراضي والطوارئ بشأن العدالة البيئية

في 5 يناير 2022، أصدر مكتب إدارة الأراضي والطوارئ (OLEM) مسودة خطة العمل بشأن العدالة البيئية لاستقبال تعليقات الجمهور.[36] تغطي مسودة الخطة المشروعات والأنشطة التي من شأنها معالجة قضايا تنظيف الأراضي في المجتمعات المثقلة بالأعباء من خلال العديد من البرامج، بما في ذلك الاستجابة البيئية الشاملة، وموارد الأراضي الملوثة، والاستجابة لحالات الطوارئ، وإدارة النفايات الصلبة، والإجراءات التصحيحية، وخزانات التخزين تحت الأرض. تحدد مسودة الخطة الإستراتيجيات لدعم ما يقرب من أربعة وعشرين مشروعًا مع معالجة الحاجة إلى امتثال أقوى وزيادة اعتبارات العدالة البيئية في لوائح وكالة EPA وتحسين المشاركة المجتمعية.

[36] مكتب إدارة الأراضي والطوارئ (OLEM)، *ومسودة خطة العمل لإقامة عدالة بيئية: إقامة العدالة البيئية في برامج حماية وتنظيف الأراضي التابعة لوكالة حماية البيئة*، 5 يناير 2020، https://www.epa.gov/aboutepa/draft-environmental-justice-action-plan-epas-land-protection-and-cleanup-programs.

UNITED STATES
ENVIRONMENTAL PROTECTION AGENCY